الفصل الثامن

معركة بين دُسْتُورَيْن

المذكرة التى أرفق بها دستور سنة ١٩٣٠ – لماذا لم تجد صدى فى النفوس – ازدياد بطش الوزارة بخصومها – سيف المعز وذهبه – ازديادنا شدة فى المعارضة – دستور الأمة ودستور الحكومة – إنذار « السياسة » وتعطيلها ، وتعطيل كل جريدة تحل محلها – كتاب « السياسة المصرية والانقلاب الدستورى » ومصادرته – نشاط المبشرين بالمسيحية ومقاومتنا لهم – اتفاق الأحرار الدستوريين والوفد لمقاومة دستور الحكومة – لجنة الاتصال ومحاولة السفر إلى طنطا – السفر إلى بنى سويف ومحاصرتنا فى محطتها – سفر محمد محمود باشا والنحاس باشا ومن معهما إلى بنى سويف بالسيارات فى غفلة من الحكومة – المظاهرات فى المدينة وإطلاق الرصاص بها وإعادة الزعماء والتحقيق معهم – المندوب السامى البريطانى وفكرة الوزارة القومية – قبول الأحرار الدستوريين لها وانقسام الوفد فى أمرها – إصرار النحاس باشا ومكرم باشا على رفض الفكرة بتاتاً – حديثى مع عدلى باشا بشأنها واعتذاره عن عدم تأليف الوزارة إلى أن يجمع عليها الوفد والدستوريون – النحاس باشا يفصل أنصار الفكرة من الوفد فيكرمهم محمد محمود باشا – صدقى باشا يعهد للانتخابات – الدستوريون والوفد يقررون مقاطعتها – الأمة تقاطع الانتخابات فتعلن الحكومة أنها اشتركت فيها – قضية الخطابات المزورة ومحاولة البوليس تلويث اسم محمود غالب باشا رئيس المحكمة – صدقى باشا يخلق حزب الشعب بقوة الحكومة – رسالات صدقى باشا إلىَّ – صدقى باشا يهدد والنيابة تكرر التحقيق مع « السياسة » – سموّ الروح المعنوية عند محررى السياسة وعمالها جميعاً – النيابة تقدم محمد محمود باشا وتقدمنى إلى المحاكمة – صدقى باشا يصاب بالشلل ثم يسافر إلى أوربا للاستشفاء – عودته من أوربا معافى واضطراره مع ذلك للاستقالة – وزارة عبد الفتاح باشا يحيى وانفضاض حزب الشعب من حول صدقى باشا – تحقيقات كورنيش الإسكندرية – عبد الفتاح يحيى باشا يحاول عبثاً أن يتفاهم مع الدستوريين – مشكلة بين عبد الفتاح باشا والمندوب السامى البريطانى – قضية نزاهة الحكم – حديث بينى وبين النائب العام – الحكم بالبراءة فى قضية نزاهة الحكم – الإنجليز يفكرون فى تغيير الوزارة – ظهورهم على مسرح السياسة المصرية وطريقتهم فى ذلك .

منذ اعتزم صدقى باشا إبدال دستور سنة ١٩٢٣ بالدستور الذى أصدره فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ ، شعر بما ينطوى عليه هذا العزم من جلال الخطر ، وبأنه لابد له من إقناع الأمة ، أو طوائفها المتعلمة على الأقل ، بأنه لم يغصب الشعب حقًّا ، وإنما نظم هذه الحقوق بخير مما نظمها دستور سنة ١٩٢٣ ، وكفل بذلك إزالة المساوئ التى نجمت

عن تطبيق هذا الدستور . ولهذا الغرض أرفق الدستور الجديد بمذكرة إيضاحية للأسباب التى أدت إلى تعديل الدستور . وأشهد لقد بذل واضعو هذه المذكرة من العناية فى حسن صياغتها ، وفى إقامة الأدلة التى يعتقدونها مسوغة عمل الحكومة ، ما هو جدير بإعجاب قارئها وإن اختلف مع واضعيها فى الرأى أشد الاختلاف .

على أن هذه المذكرة لم تظهر إلا يوم ظهر الدستور الجديد ، أى بعد أربعة أشهر من تولى صدقى باشا الحكم . وفى خلال هذه الأشهر الأربعة كانت الخطة التى سار عليها صدقى فى الحكم خطة بطش بخصومه ليس كمثله بطش . عطل صحف الوفد أو طائفة منها ، وقمع بالشدة المتناهية كل محاولة بذلها الوفد لمعارضته ؛ فلم تكن مذكرته ، وإن بلغت من جمال الصياغة ودقة المنطق أعظم مبلغ ، لتقنع هؤلاء الخصوم بأنه على حق فيما صنع .

ثم إنه لم يجاملنا ، نحن الأحرار الدستوريين ، مجاملة الصديق الذى يريد إقناع صاحبه بأنه صنع الخير ، ولم يفكر أثناء كان يضع دستوره الجديد فى أن يطالعنا بشىء من أمره ، فكان لذلك أثره فى نفوس كثيرين منا . هذا إلى أننا ، نحن محررى السياسة وأنا فى مقدمتهم ، كنا مقتنعين تمام الاقتناع بأن الدافع الحقيقى لتعديل الدستور لم يكن فكرة إصلاح ، بقدر ما كان فكرة تغليب للسلطة التنفيذية على حقوق الشعب وممثليه فى البرلمان . لهذا كله نظرنا إلى المذكرة نظرة ريبة وحذر . وزادنا ارتياباً أننا رأيناها تلتمس فى التدليل الأمثلة من دول أدنى فى نظمها إلى الدكتاتورية منها إلى الديمقراطية الصحيحة . لهذا كله لم تترك المذكرة التفسيرية . أثراً يذكر فى نفس الجمهور المثقف ، ولا فى نفس جمهور المتعلمين كافة .

وزاد فى ذلك أنها يوم ظهرت لم تجد صدى فى الصحف . فلم يكن للحكومة يومئذ صحيفة واحدة تدافع عن سياستها عن عقيدة وإيمان . ولذلك بذل صدقى باشا بنفسه من الجهد أعظمه . فما كان أكثر أحاديثه وردوده فى الصحف المحايدة كالأهرام والمقطم ! لكن الصحف المعارضة ، والسياسة بنوع خاص ، كانت تهاجمه كل يوم مهاجمة بالغة غاية العنف ، وكانت هذه المهاجمة تلقى سميعاً ، لأن خطة العنف التى سار هو عليها كانت تعتبر مثالا لما ينطوى عليه الدستور الذى وضعه من مبادئ . لهذا كانت أحاديث صدقى باشا وصيحاته تذهب مع الريح ، ولا يبقى من أثرها إلا أنها صادرة عن رئيس الوزارة القوى بسلطان الحكم ، والذى لم يجد من الرأى العام المصرى كله أى سند .

وكان صدقى باشا يزداد فى معاملة خصومه كل يوم شدة ، مما أدخل فى روع الناس

جميعاً أنه لا سند له فى الشعب ، وأنه إنما يستند إلى سلاح الحكم ، سلاح الجند ، سلاح رجل البوليس . ومن آيات بطشه وشدته أنه أمر النيابة بالتحقيق مع رجل كمحمد محفوظ باشا ، له بين أهله وأهل مديريته جميعاً مكان ملحوظ ، وله فى الاعتبار العام مركزه وتقديره : وقد فعل مثل هذا مع كثيرين ، وأمر المديرين فى الأقاليم بأن يأخذوا الناس بكل عنف وشدة ، فمن خضع منهم لسلطان الحكم أغدق عليه صدقى باشا من ذهب المعز قدر ما أرهبه قبل ذلك بسيفه . كان زميلى فى الدراسة ، هارون سليم باشا ، هو مدير الدقهلية إذ ذاك . ولقد ذهبت يوماً إلى بلدتى كفر غنام ، فحدثنى والدى بأنهم بعثوا يسألون عن أمر هنالك لعلهم يجدون فيه مأخذاً وموضعاً للتحقيق . قال والدى يحدثنى : وقد طلبت إليهم فى البيت أن يعدوا لى ثياب الشتاء التى تصلح فى السجن ، مقدراً أنهم سيصنعون معى صنيعهم مع محفوظ باشا . وفى تلك الأثناء استصدر مدير الدقهلية من مجلس المديرية قراراً بهدم منزل لعبد الجليل بك أبو سمرة بناحية بدواى على مقربة من المنصورة ، بحجة أنه مأوى للصوص ، لغير شىء إلا أن عبد الجليل بك كان من الأحرار الدستوريين المتعصبين لفكرتهم فى مقاومة صدقى باشا لأنه أبدل بالدستور دستوراً آخر . وإذ كانت الأزمة المالية العالمية قد امتد أثرها إلى مصر ، فهبطت أسعار الأقطان وأسعار الأراضى ، فقد كان صدقى باشا يدفع البنوك لطرح أملاك المدينين من خصومه فى المزاد لبيعها جبراً ، فإن أذعن الخصم عاونه صدقى باشا عند البنك وحفظ عليه أرضه ، وإلا كان ضياع ملكه وخراب بيته بعض ما يستحقه .

لم يرهبنا هذا البطش ، ولم يزعجنا هذا الطغيان ، بل حفز من عزائمنا وقوى من روحنا المعنوية فازدادت معارضتنا عنفاً ، حتى لقد كانت السياسة تصدر كل صباح وفيها أكثر من مقال بالغ فى المعارضة غاية الشدة . وفيها إلى جانب ذلك صورة كاريكاتورية تعبر عن معنى من المعانى القائمة بنفس الشعب تصويراً لهذا البطش وهذا الطغيان . ولم يقف الأمر عند ذلك ، بل كانت الاجتماعات تعقد فى نادى الأحرار الدستوريين ، يلقى فيها إبراهيم بك الهلباوى ومحمد على علوبه باشا وغيرهما من خطباء الحزب ، خطباً نارية تنديداً بهذا العبث بالدستور على نحو يخالف كل أحكام الدستور . فتعديل الدستور أو تنقيحه له قواعد منصوص عليها فيه . والجرأة على تعديله على النحو الذى حدث يجعله دون القوانين احتراماً ، بل يجعله ، على تعبير علوبه باشا فى إحدى خطبه إذ ذاك ، أقل احتراماً من لائحة الترع والجسور وأمثالها من اللوائح .

وما أشد فعل الألفاظ فى نفوس الجماهير فى مثل هذه المعارك ، وبخاصة إذا رسمت هذه الألفاظ صورة حقيقية للواقع ! ففى إحدى المقالات التى كتبتها يومئذ أسميت دستور سنة ١٩٢٣ دستور الأمة ، وأسميت دستور صدقى باشا دستور الحكومة ، وعقدت المقارنة بين الدستورين ، فإذا جميع الصحف تتحدث بعد ذلك عن دستور الحكومة ودستور الأمة ، وإذا صدقى باشا يجد هذه العبارة من الشدة فى تصوير الواقع بحيث جعل يقاومها فى أحاديثه جهد الطاقة . ولم تكن صحف الوفد أقل تكراراً لعبارة دستور الحكومة ودستور الأمة من جريدة (السياسة) . وابتسمت فيما بينى وبين نفسى ، لأن دستور سنة ١٩٢٣ هو الذى وصفه سعد زغلول باشا بأنه الدستور الذى وضعته لجنة الأشقياء ، فلما تولى هو الحكم وصفه بأنه دستور وضع على أحدث المبادئ العصرية ، ثم أصبح بعد ذلك دستور الأمة ، تقاتل فى سبيله وتبذل الجهد غاية الجهد لاستعادته . على أن ابتسامتى هذه لم تضعف فى قليل ولا فى كثير من شدتى فى الدفاع عن دستور الأمة ، ومحاربتى صدقى باشا لما صنع به . حدثنى أخى الأصغر يوماً وسألنى : علام أعتمد فى مقاومة صدقى باشا ، وتحت يده من جاه الحكم وسلطانه ما لا سبيل إلى التغلب عليه ؟ ! وكان جوابى : إن كل عدد من جريدة (السياسة) يساوى عشرات من الجند الذين يعتمد عليهم صدقى باشا ، وأنا لذلك مطمئن إلى أننى منتصر فى المعركة آخر الأمر لا محالة ، وإن كنت موقناً بأنها ستطول ، وستقتضينى وتقتضى حزب الأحرار الدستوريين جهداً شاقًّا وتضحية جسيمة قد لا يستطيع كثيرون الصبر على احتمالهما .

لم يطق صدقى باشا صبراً على احتمال معارضة (السياسة) . ولما كان الأمر الملكى الذى صدر به الدستور قد نص على أن أحكام هذا الدستور لا تنفذ إلا يوم ينعقد البرلمان ، ولما كان هذا الأمر يتيح لصدقى باشا أن يعطل الصحف بعد أن ينذرها – فقد أنذرنا ، فلم يزدنا إنذاره إلا قوة فى المقاومة وشدة فى المعارضة . فكررت الحكومة إنذارها الأول ، ثم عطلت جريدة السياسة بعد أن أيقنت أننى وزملائى فى تحريرها لا يرهبنا الإنذار ، ولا يخيفنا ما قد يترتب على تعطيل (السياسة) من ضيق أرزاقنا .

والحق أننا لم نكن نخشى من ذلك شيئاً ، لأننا كنا متضامنين مع الحزب فى عملنا كل التضامن ، وكانت شدة الحكومة تزيد تضامننا قوة . ولم تمض أيام على تعطيل السياسة حتى اتفقنا مع صاحب جريدة (الفلاح المصرى) ، الأستاذ جاد بطرس جاد ، فأصدرنا جريدته عن مطبعة السياسة وبقلم تحريرها ، وجعلنا نمضى المقالات بأسمائنا ، فكان صدورها حافزاً

للناس على قراءتها كما كانوا يقرءون السياسة ، بل أكثر مما كانوا يقرءون السياسة . وضاق صدقى باشا ذرعاً بما صنعنا من ذلك فأصدر أمره بتعطيل (الفلاح المصرى) وتعطيل كل جريدة تحل محل جريدة السياسة ، واطمأن بذلك إلى أنه استراح من أقلامنا ومن عنف معارضتنا ومن شدة وطأتنا عليه .

على أن تعطيل جرائدنا لم يرعنا ، ولم يدخل اليأس إلى نفوسنا ، ولم يحملنا على أن نقف مكتوفى الأيدى . فقد فكرت فى أن نضع كتاباً نطبعه عن هذا الانقلاب الدستورى ، وأشار علىّ محمود باشا عبد الرازق بأن نجعل كلمة (السياسة) فى عنوانه . وتعاونت مع زميلىّ فى تحرير السياسة ، الأستاذ إبراهيم عبد القادر المازنى والأستاذ محمد عبد الله عنان ، ووضعنا الكتاب بعد أن اتفقنا على فصوله ، واختار كل منا الفصول التى يكتبها ، واخترنا له عنواناً (السياسة المصرية والانقلاب الدستورى) . وفى شهر أو نحوه تم تحرير الكتاب وطبعه وإعداده للصدور . وبينما نحن على أهبة دفعه إلى باعة الصحف ليصل إلى أيدى القراء ، إذ جاء البوليس فصادر نسخه العشرة الآلاف التى طبعناها . ولم يكن فى القانون ما يبيح مثل هذه المصادرة . فجعلت أتردد على النائب العام بعد أن قدمت له شكواى مما حدث ، وسألته أن يحقق هذه الشكوى ، وأن يحقق ما فى الكتاب إن كان فيه ما يعاقب القانون عليه ، فإذا النائب العام لا يحقق ، وإذا هو يعدنى كلما قابلته بأنه سيقرأ الكتاب ليرى ما إذا كان فيه ما يخالف القانون . ولم يصدر أمره بالإفراج عن الكتاب إلا بعد أن انقضى أكثر من شهر على مصادرته ، وبعد أن خيل إلى الحكومة أن هذا الزمن لا يجعل له من الأثر فى الرأى العام ما كان مقدراً له لو أنه أذيع فى الناس غداة الفراغ من طبعه .

* * *

وإنا لفى هذا الطور من أطوار المعركة إذ حدث حادث اهتزت له البلاد ، وكان له فى موقفنا وفى موقف الحكومة أثر عميق . ذلك أن نشاط المبشرين بالمسيحية ظهر فجأة فى ثوب مخوف ، وتناقلت الصحف يومئذ أن الجامعة الأمريكية بالقاهرة هى مصدر هذه الدعايات التبشيرية ، وأن بها أركان الحرب التى تنظم هذه الدعايات . وكان غريباً حقًّا هذا النشاط الذى أبداه المبشرون ، والذى لم يسمع بمثله من عشرات السنين . فقد امتد هذا النشاط من القاهرة إلى بور سعيد وإلى غيرها من المدن والأقاليم ، وقد تحدثت الصحف عن وسائل الإغراء التى يلجأ إليها المبشرون لحمل السذج على اعتناق المسيحية ، ولتنصير الأطفال

الأبرياء من أبناء المسلمين الفقراء . وارتاع الناس لهذه الحملة التبشيرية أيما ارتياع ، وجعلوا ينظرون إلى موقف الحكومة منها نظرة كلها عدم الرضا . وتألفت جمعية لمقاومة هذا التبشير كانت تجتمع فى دار الشبان المسلمين ، وكنت من أعضائها ، وكان من أعضائها كذلك الشيخ محمد مصطفى المراغى الذى كان شيخاً للأزهر فى سنة ١٩٢٨ ، فلما لم يستطع أن ينفذ آراءه فى إصلاح الأزهر استقال من مشيخته . وكان انضمامه إلى هذه الجمعية التى تقاوم التبشير مما زادها قوة فى نظر الرأى العام ، ومما دعا صدقى باشا ليحسب لهذا الجو الجديد كل حساب .

كانت الصحف تنشر عن هذه الحركات التبشيرية كل يوم جديداً ، وكنا نتوجه إلى الحكومة نطالبها بحماية السذج والأطفال من هذه الدعاية الخطرة . ولقد كنت من أشد الأعضاء تحمساً لمقاومة هذا التبشير ، لا من حيث إن هذه المقاومة تغذى حركة المعارضة لصدقى باشا ووزارته ، ولكن اقتناعاً منى بأن هذه الحركة يقصد بها إلى إضعاف ما فى النفوس من ثقة بدين الدولة ، ولما تنطوى عليه من قصد سياسى هو إضعاف معنويات الشعب بإضعاف عقيدته ، وإن لم يبلغ هذا الإضعاف حد ارتداده عن دينه إلى دين آخر . هذا إلى أننى رأيت فى هذه الحركة مقاومة لما أؤمن به من حرية الرأى . فإغراء الناس بالوسائل المادية ، لحملهم على تغيير مذهبهم أو عقيدتهم أو رأيهم ، هو محاربة دنيئة لهذه الحرية ، وهو استغلال للضعف الإنسانى كاستغلال المرابى حاجة مدينة ليقرضه بالربا الفاحش . والتبشير فضلا عن هذا مناف لقواعد الخلق ، ما دام يتم فى الظلام ، ولا يصارح القائم به الناس برأيه ليناقشوه هذا الرأى ، وليبينوا ما فيه من زيف أو فساد .

كان من أثر هذه الحركة التبشيرية وموقفى منها أن دفعنى للتفكير فى مقاومتها بالطريقة المثلى التى يجب أن تقاوم بها . ورأيت أن هذه الطريقة المثلى توجب علىّ أن أبحث حياة صاحب الرسالة الإسلامية ومبادئه بحثاً علمياً ، وأن أعرضه على الناس عرضاً يشترك فى تقديره المسلم وغير المسلم . وإنى لأذكر فى هذه المناسبة يوماً دعانى فيه صديقنا الحر الدستورى العريق عبد الحليم بك العلايلى لتناول طعام الغداء فى داره ، وكان محمد باشا محمود ضيف الشريف فى هذا الغداء ، وكان الشاعر الكبير حافظ بك إبراهيم من حضوره . ولقد تناولنا فى أثناء الطعام وبعده حديث الحملة التبشيرية ، وسألت أنا الحاضرين عما يعرفونه من كتب أوربية كتبت عن حياة صاحب الرسالة ، فذكر أحدهم كتاب الكاتب الفرنسى أميل درمنجم عن (حياة محمد) . ولم ألبث حين خرجت أن أقتنيته وعكفت على

مطالعته حتى فرغت منه ، ثم بدأت أنشر عنه بحثاً فى (السياسة الأسبوعية) ، وكانت تظهر إبان تعطيل (السياسة اليومية) . فلما ظهر العدد الذى نشر فيه أول مقال من هذا البحث تخاطفه الناس تخاطفاً ، حتى لقد طلب الباعة ضعف العدد الذى طبعناه ، فشجعنى ذلك على المضى فى بحثى وعلى الاستزادة منه ، وعلى مراجعة المراجع العربية القديمة التى وضعت فى حياة الرسول ، وفى مقدمتها (سيرة ابن هشام) . وكذلك كان هذا الحادث الذى روعت له مصر ، حادث النشاط التبشيرى ، سبب متابعتى خلال أربع سنوات تمحيص حياة النبى العربى وتعاليمه ، لتصدر بعد ذلك فى كتاب أعتز به أيما اعتزاز ، ولا أزال أشعر حتى اليوم باللذة كلما ذكرت بحوثى فيه ، أقصد (حياة محمد) .

* * *

لم نستطع البقاء رازحين تحت عبء البطش الذى فرض علينا بتعطيل جريدة (السياسة) ، فتقدم محمد باشا محمود شخصياً طالباً رخصة بإصدار جريدة باسم (الأحرار الدستوريون) . ولم ير صدقى باشا بدًّا من التصريح بإصدار هذه الجريدة ، ولعله خيّل إليه أننا بعد الذى مر بنا سنلتزم جانب الاعتدال . لكنا لم نصنع من ذلك شيئاً ، بل ظهرت (الأحرار الدستوريون) بالشدة التى كانت تظهر بها (السياسة) ، فأنذرت ، ثم عطلت بعد زمن غير طويل من صدورها .

بدأ بعض إخواننا يفكرون فى أن من الخير أن نتفق مع الوفد فى معارضة صدقى باشا وفى محاربة بطشه ، وذلك على الرغم مما كنا نعرفه من أن عدداً غير قليل من الأحرار الدستوريين الصميمين لا يطيقون مثل هذا الاتفاق ، وأنهم قد يندفعون بسببه إلى ترك الحزب والانضمام إلى معسكر الحكومة . لكن محمد محمود باشا ومحمود عبد الرازق باشا ومن كان يفكر مثل تفكيرهما فى هذا الأمر رأوا ، وبحق ، أن الاتفاق مع الوفد أدنى إلى تحقيق ما نقصد إليه ، وأن الاتفاق مع الوفد لن يطول أجله إلى ما بعد ذلك ، وأن الذين تركونا سيعود أكثرهم إلينا متى عادت الأمور إلى نوع من الاستقرار يرجع فيه كل حزب إلى موقفه الأول .

والواقع أن بين مبادئ الأحرار الدستوريين واتجاه الوفديين بوناً شاسعاً ، يجعل من المتعذر اتفاق الحزبين معاً اتفاقاً طويل الأجل . ذلك ما تبيناه فى وزارة عدلى باشا فى سنة ١٩٢٦ ، وفى وزارة ثروت باشا سنة ١٩٢٧ ، فالدستوريون حريصون على معانى الحرية الفردية وعلى النظام والقانون أشد الحرص ، أعداء للطغيان فى كل صوره ، يريدون

العمل للارتفاع بالشعب إلى حيث تتقارب طبقاته فى إدراك معانى الحياة والحرية . والوفديون متعصبون لحزبيتهم ولزعامة زعيمهم ، ولا يأبون لذلك أن يقوم الحكم على أساس التنكيل بخصومهم ، ويرون فى النزول إلى مستوى الشعب لا فى الارتفاع بالشعب إلى المستوى الذى تتقارب فيه الطبقات ، وسيلة أكيدة لدفع الشعب إلى أغراضهم . هذه الفوارق كانت تحول بين اندماج الأحرار الدستوريين والوفديين اندماجاً حاوله سعد زغلول باشا فى السنة الأخيرة من حياته ، وظلت هذه الفوارق تحول دونه على الرغم من اتفاق الحزبين فى الهدف فى أوقات مختلفة .

اتفقنا مع الوفد لمقاومة صدقى باشا وبطشه . ولتنظيم هذه المقاومة ألف الحزبان لجنة اتصال كان يمثل الوفد فيها فتح الله باشا بركات ومكرم عبيد باشا ، وكان يمثل الأحرار الدستوريين فيها محمد على علوبة باشا وأنا . وكانت هذه اللجنة تجتمع بمنزل فتح الله بركات باشا بالزمالك . وأقرت هذه اللجنة فى أول اجتماع لها رأياً رآه الأحرار الدستوريون . ذلك أن دعوة الشعب للمقاومة والتضحية لا يمكن أن تثمر ثمرة ما إذا لم يتقدم الزعماء صفوف الشعب فى هذه المقاومة ، ولم يتعرضوا تعرض الشعب للتضحية . أما إن اقتصرت الدعوة على عبارات تنشر فى الصحف ، بالغة ما بلغت قوتها وبلغ صدق تعبيرها عما يعانيه الشعب فى حريته وفى حقوق وطنه ، فلن يكون من أثرها إلا أن تثير إعجاب المثقفين ببلاغة أسلوبها وقوة عبارتها . لكنها لم تحرك الشعب إلى عمل إيجابى عنيف منتج .

كيف ننفذ هذا الرأى ؟ قررت لجنة الاتصال أن يسافر زعماء الحزبين إلى طنطا بالقطار الذى يبرح محطة القاهرة فى الساعة السابعة والنصف من صباح يوم من شهر أبريل سنة ١٩٣١ . وقبيل الموعد ذهبنا جميعاً إلى محطة العاصمة ، فإذا أبوابها موصدة وإذا البوليس يمنعنا بالقوة من دخولها .

أشار بعضهم بالعودة ، فليس فى مقدورنا أن نقاوم القوة بالقوة . لكن محمد باشا محمود رئيس الأحرار الدستوريين ، والمتحمس لفكرة تقدم الزعماء حركة المقاومة ، أبى الاستماع إلى هذا الرأى وتقدم إلى الباب ، ودعا من معه لفتحه عنوة . واندفع الذين من حوله من الأحرار الدستوريين ومن الوفديين فنفذوا أمره فانفتح الباب ، فإذا من خلفه قوة من البوليس تريد منع الداخلين . لكن محمد محمود لم يعبأ بهذه القوة من البوليس ، بل اقتحمها فسقط طربوشه فى الأرض ، فالتقطه رجل ممن معه ورده إليه ، واندفع الكل خلف الرجل ووصلنا عربات القطار المسافر إلى طنطا وأخذنا أماكننا فيها . وحان الموعد

الذى يتحرك فيه القطار فلم يتحرك . وانقضى ربع ساعة ثم نصف ساعة ولم يتحرك القطار . لكن حركة مناورة كانت تجرى ولا علم لنا بها . فقد جرت القاطرة العربات المتصلة بها قبل عربتنا ، ثم جاءت قاطرة أخرى جرت عربتنا وحدها وانطلقت بنا إلى طريق غير طريق طنطا ، ثم ألحقت قاطرة ثالثة العربات التى بعدنا بسائر العربات فى شبرا أو قليوب .

واتجه القطار الذى جر عربتنا إلى صحراء العباسية ثم يمم ناحية الصف بمركز الجيزة . فلما كنا خارج القاهرة ، وكنا مع ذلك قريبين منها ، وقف القطار لعلنا نشعر بأن عملنا غير مؤد إلى نتيجة فنعود أدراجنا . لكن محمد محمود باشا ومصطفى النحاس باشا أصرا على أن نبقى بالقطار لا نبرحه ، حتى نرى ماذا تستطيع الحكومة أن تصنعه .

وفى هذه الأثناء ، وفيما نحن فى القطار ، تجاوبت أنباء ما حدث أرجاء القاهرة وصارت حديث أهلها جميعاً ، فجاء إلينا كثيرون فى سياراتهم ، سيدات ورجالا ، يحملون معهم الطعام والماء ، ويسألوننا إن كنا نريد العودة إلى القاهرة فى سياراتهم . فلما عرفوا تصميمنا جميعاً على البقاء حيث نحن ، لنرى ما سيصنع صدقى باشا وزملاؤه ، عادوا هم إلى القاهرة يحملون إلى أهلنا وإلى الناس جميعا أنباءنا ، ويذكرون لهم تصميمنا وعزمنا . وبقينا نحن بالقطار حتى ولى النهار وأقبل الليل فتحرك بنا على مهل ، وجعل يسير حيناً ، ويقف حيناً ، حتى إذا كنا نحو الساعة التاسعة عاد بنا عن طريق حلوان إلى محطة المعسكر بين المعادى وطرة ، وهناك أمرنا بالنزول طوعاً أو كرهاً ، فتركنا القطار وركبنا السيارات التى أقلتنا إلى دورنا ، مطمئنين إلى أننا قمنا بعمل شغل بال الحكومة ، وبال الشعب ، ونبّه الجماهير التى عرفت تفاصيله من صحف المساء وصحف الصباح إلى أن الأمر جد خطير ، وإلى أن الشعب المصرى معرض لأحداث لولا جسامتها لما عرض الزعماء أنفسهم هذا التعريض ، ولما وقفت الحكومة منهم هذا الموقف العنيف . ولعل صدقى باشا شعر من جانبه بأنه أفسد على الحزبين تدبيرهما ، حين منعهما من نزول طنطا وتحريك أهلها إلى ما يشبه الثورة ، واطمأن بذلك إلى أنهما لن يفكرا من جديد فى عمل كالذى قاموا به .

ولو أن ذلك كان ، فاكتفى الحزبان بما حدث ، لكان نصر صدقى باشا عليهما مؤزراً ، ولآمن الناس بأن ما صنعوا لم يكن إلا مسرحية يكاد جانب الهزل فيها يعدل جانب الجد ، ثم لسكنوا إلى ما صنع صدقى باشا بالدستور عجزاً منهم عن مقاومته . لذلك لم تلبث لجنة الاتصال حين اجتمعت بعد ذلك أن فكرت فيما يجب القيام به من جديد ، حفزاً لهمم الناس فى مقاومة الطغيان الذى يوشك أن يهدر سيادة الأمة . واتفقنا على أن نعيد الكرة ،

وأن نذهب إلى بنى سويف ، وبخاصة لأن الوفديين رأوها معقلا من معاقلهم ، وأن أهلها سيكونون معنا إلباً على الباطشين .

وفى الصباح الباكر ، بعد أسبوعين من يوم طنطا ، ركبنا القطار المسافر إلى الوجه القبلى وقدرنا أن مناورة كالتى حدثت يوم اعتزمنا السفر إلى طنطا قد تقع . لكن القطار قام فى موعده وسار إلى الجيزة ، ثم تخطاها فى طريقه إلى الواسطى ليصل بعد ذلك إلى بنى سويف .

ولقد رأينا حين تخطى القطار الجيزة منظراً دلنا على أن التدبير الذى دبرناه قد كان له أثره ، وأن ما تم يوم سفرنا إلى طنطا لم يذهب سدى . فقد رأينا جمعاً كبيراً من الناس على مقربة من محطة الجيزة ، برغم احتياط الحكومة لمنع كل تجمع ، ثم رأينا عدداً من الفرسان ممتطين الجياد ، فلما سافر القطار اندفع أحدهم وهو على متن جواده يسابقه يحيينا . ولقد ظل كذلك حتى بلغ القطار أقصى سرعته ولم يستطع الجواد مسابقته ، وذلك برغم إشارتنا جميعاً إلى الفارس غير مرة أن يترفق بنفسه وبجواده . واطمأنت إلى هذا المنظر نفوسنا ، وجعلنا منه موضوع حديثنا حتى بلغنا بنى سويف .

ونزلنا محطتها وأردنا الخروج إلى المدينة معتزمين المقاومة إن احتاج الأمر إلى مقاومة . لكننا ألفينا المحطة تحيط بها القوات من كل جانب . ولم تكن القوات هذه المرة من البوليس ، بل كانت قوات من الجيش المحارب كاملة العدة . وتقدم قائد هذه القوات إلى محمد محمود باشا ومصطفى النحاس باشا يرجوهما ألا يبرح أحد منا المحطة ، فالأوامر لديه صريحة فى مقاومتنا بالقوة ، ولو أدى الأمر إلى إطلاق الرصاص وقتل من يقتل .

وعلمنا فى نفس الوقت أن المدينة هائجة مائجة ، ولكنها لا تستطيع إزاء هذه القوة المسلحة أن تصنع شيئاً ، فبقينا بالمحطة طول النهار . فلما جاء الليل ، أقبل قطار خاص وصدرت إلينا الأوامر بالدخول إليه أو نحمل إلى داخله بالقوة حملا . واصطفت قوة من الجند على الرصيف وجعلت تدفعنا إلى ناحية القطار . فلما رأينا أن لا سبيل لغير العودة عدنا بعد أن ترك سفرنا هذا من الأثر فى النفوس ما قصدنا إليه ، وإن شعرنا مرة أخرى بأننا لم ندرك كل غايتنا . ولعل صدقى باشا شعر هذه المرة كذلك بأنه انتصر ، لأنه استطاع أن يحفظ النظام من غير أن يمكننا من غايتنا ، ومن غير أن يسفك دماً .

واجتمعت لجنة الاتصال بعد ذلك بيومين لتستعرض الموقف . وذهبت إلى منزل فتح الله باشا مقتنعاً بأنا إذا لم نقم بعمل إيجابى حاسم ، ولم نتمكن من الاتصال بالأهالى ، واكتفينا بهذه الأعمال التى تقاومنا الحكومة فيها بقوة الجند فتحول بيننا وبين غايتنا – ضاع الكثير من

جهدنا عبثاً ، وإن بقى عند الناس من آثاره ما يضاعف الاقتناع بأن مصر محكومة بالحديد والنار . ولكن ماذا عسى يجدى هذا الاقتناع ، إذا نحن لم نمده بغذاء أدسم ينقله من حيز الشعور إلى حيز الوجود ؟

وصورت شعورى هذا للجنة واقترحت أن نذهب إلى بنى سويف بالسيارات لا بالقطار ، وفى غفلة من الحكومة حتى لا تتخذ عدتها لمواجهتنا . ولم أكد ألقى بعبارتى فى هذا الشأن إلى إخوانى حتى رأيتهم جميعاً وقد جال بخاطرهم ما جال بخاطرى ، وقد اختاروا بنى سويف كما اخترتها ، وقد تقدمونى خطوة فذكروا أن الأمر يجب أن يتم فى ذلك اليوم نفسه ، وألا يزيد عدد من يذهبون على ثمانية يكون النحاس باشا ومحمد باشا محمود من بينهم . وأبلغ قرار اللجنة إلى الرجلين فرحبا به واختارا زملاءهما ولم يخبرا غير أعضاء اللجنة بغايتهم حتى لا تفلت كلمة من هنا أو من هناك فتقف منها الحكومة على ماتريد .

وذهب الذين وقع عليهم الاختيار مع النحاس باشا ومحمد محمود باشا ، وبقينا نحن بالقاهرة ننتظر الأنباء . ذهب هؤلاء فى الساعة الثالثة من بعد الظهر فبلغوا بنى سويف قرابة الغروب وذهبوا إلى دار رئيس لجنة الوفد المركزية . وعرف المدير كما عرف أهل المدينة مجيئهم ، وبدأت المظاهرات واتصل المدير بصدقى باشا ، فأمره بتشتيت المظاهرات وإن احتاج الأمر إلى إطلاق الرصاص . ولما كانت المظاهرات تحيط بالمكان الذى اجتمع رئيسا الحزبين وأصحابهما فيه فقد انقلب هذا المكان حصناً تحاصره قوات الحكومة المسلحة من كل جانب ، وجعلت طلقات البنادق بين فترة وأخرى تدوى فى آذان هؤلاء الزعماء ، ولا يأمن أحدهم أن تطيش إحداها فتصيبه . واستمر ذلك زمناً طويلا اهتزت فيه المدينة وباتت على أبواب الثورة .

ولم يغب عن بال صدقى باشا أن الأمر إذا استمر حتى الصباح ، فلن يأمن أن تنقلب بنى سويف أتوناً من النار وبركة من الدماء .

واتصلت بالقاهرة أنباء ما هو حادث ببنى سويف فأخذ الناس من كل ناد يتناقلون ما يبلغهم ويضخمونه ، وبقيت القاهرة إلى ساعة متأخرة من الليل يقظى والناس فيها يتساءلون : ما عسى يحدث من بعد ؟ فلما بلغهم أن الزعماء الذين ذهبوا إلى بنى سويف استقلوا السيارات منها مخفورين إلى العاصمة استقرت النفوس وأوى السامرون إلى مساكنهم . أما أنا وطائفة معى من الأحرار الدستوريين ومن الوفديين فلم نستطع إلا أن ننتظر مصير هؤلاء الذين يقطعون الطريق فى هذه الساعات من بعد منتصف الليل عائدين إلينا . وعلمنا حول الساعة

الخامسة من بكرة الصبح أنهم وصلوا القاهرة ، وأنهم ذهبوا مخفورين إلى محكمة الاستئناف للتحقيق معهم ، فأسرعت وأسرع جماعة معى إلى محكمة الاستئناف فألفينا محمد محمود باشا والنحاس باشا ومن معهما وقد جيء بهم إليها ، فجلسنا جميعاً فى الطابق الأول فى الغرفة المجاورة لغرفة رئيس نيابة مصر ، وأخذت ومن جاءوا معى نفكر فيما يجب علينا أن نقوم به إذا بلغ من طيش البطش أن ينال هؤلاء الزعماء بسوء . لكن تفكيرنا لم ينته إلى غاية ، لأن النيابة لم تلبث بعد قليل أن أخلت سبيل هؤلاء الذين ذهبوا إلى بنى سويف ، والذين سمعوا دوى رصاص المعركة التى نشبت بين الأهالى وقوات الحكومة المسلحة وهم فى البيت الذى نزلوه .

لم يكن مستطاعاً أن تستمر هذه الحال طويلا إلا أن يكون المقصود أن تؤدى إلى ثورة داخلية تعم البلاد . لكن قيام مثل هذه الثورة بسبب الدستور الجديد ليس من مصلحة الوزارة فى شيء . فالدستور يقتضى الانتخاب لقيام البرلمان . والثورة أقوى شاهد على أن البلاد غير راضية عن هذا النظام الذى يفرض علينا بقوة الحديد والنار . فهل من سبيل لاتقاء هذه النتيجة ؟ ! ذلك ما لم يهتد صدقى باشا ، ولم تهتد الحكومة المصرية إليه . ولما كان هذا الانقلاب الدستورى قد حدث إثر انقطاع المفاوضات بين النحاس باشا ومستر آرثر هندرسون ، وكان المفهوم أن لإنجلترا فيما حدث اليد الطولى — فقد رأت السياسة البريطانية واجباً عليها أن تتدخل لتعيد نوعاً من الهدوء إلى هذا البركان الذى بدأ ثورانه فى مصر من أقصاها إلى أقصاها . فإما قدرت على تسكين ثائرته وإعادة الهدوء إلى البلاد ، وإما بلغت من غرضها إلى تهدئة مؤقتة تفسح المجال للتفكير ، وتضعف من أسباب الاضطراب فى المستقبل .

كانت حكومة العمال البريطانية قد اختارت سير برسى لورين مندوباً سامياً لها فى مصر خلفاً للورد جورج للويد ، بعد أن عزلت هذا الأخير فى ربيع سنة ١٩٢٩ . وكان السير برسى لورين من رجال السلك السياسى البريطانى ، وكان يطمع فى أن تتوج مفاوضات النحاس — هندرسون بالنجاح ، فيحسب ذلك انتصاراً له . فلما فشلت هذه المفاوضات وتولى صدقى باشا الوزارة وأحل دستوراً مكان دستور ، بقى سير برسى متظاهراً بالابتعاد عن ميدان السياسة المصرية الداخلية ، تاركاً للحكومة المصرية أن تعالج الموقف تحت مسئوليتها . فلما اشتدت الأزمة وكانت معركة بنى سويف رأى أن سياسة العنف وحدها لا نجاح لها ، وأن الخلاف بين حكومة مصر وشعب مصر يوشك أن ينقلب إلى ثورة تلقى على السياسة البريطانية تبعاتها . وهذا وضع لا يرضاه مندوب سام له من حصافة السياسى ما يمكنه من أن يلقى الماء

البارد على النار المتأججة . فكيف يصنع سير برسى ليصل إلى هذه الغاية ، فإما أطفأ النار ، وإما سكن من حدتها تمهيداً لإطفائها ؟ !

قيل لنا فى لجنة الاتصال إن سير برسى ذكر لعدلى باشا يكن أن الحكومة البريطانية مستعدة ، إذا تألفت وزارة قومية فى مصر برئاسة رجل كعدلى باشا ، أن تعقد مع مصر المعاهدة التى انتهت إليها مفاوضات سنة ١٩٣٠ ، وأن تشير بإعادة دستور الأمة إليها . وكان اسم عدلى باشا متعيناً فى هذا الظرف . فقد كان الرجل أول رئيس لحزب الأحرار الدستوريين ، وكان له بذلك عند الأحرار الدستوريين مكانة واحترام ؛ وعدلى باشا هو الذى أجرى الانتخابات التى هيأت للنحاس باشا وللوفد أن يتولى وزارة سنة ١٩٣٠ وأن يفاوض الحكومة البريطانية ، فله بذلك عند الوفد وعند النحاس باشا مكانة واحترام . وإذا كفل تأليف وزارة قومية إبرام المعاهدة مع إنجلترا وإعادة دستور الأمة ، فمن ذا يستطيع أن يعارضه أو يعترض عليه ؟ لابد إذن من بحث هذا الأمر فى لجنة الاتصال بحثاً دقيقاً سريعاً للتخلص من وزارة صدقى باشا ، ولإعادة السكينة إلى البلاد ، وللتمهيد لهذه النتائج الباهرة.

لهذه الاعتبارات لم نتردد ، نحن الأحرار الدستوريين ، فى قبول فكرة الوزارة القومية . وزاد فى حرصنا على قبولها أننا ظننا أن عرضها قد لا يعدو أن يكون مناورة ، أريد بها إحباط نشاطنا فى مقاومة صدقى باشا ودستوره ، فإن هى كانت مداورة ولعبة سياسية وأعلن الدستوريون والوفديون جميعاً قبولها على أساس إعادة دستور الأمة وعقد المعاهدة ، أسرع انكشاف المداورة . وإن هى كانت حقيقة كسبت مصر من ورائها أكبر غنم . على هذا أسرعت إلى لجنة الاتصال ، فى اجتماعها الذى عقد بعد يومين ، وأعلنت قبول الحزب للفكرة ، وأيدتها من حيث هى . وكان مكرم باشا لم يحضر بعد ، فذكر لى فتح الله باشا أنه يوافقنى تمام الموافقة على وجهة نظرى ، ولكنه طلب إلى أن أقنع بها مكرم باشا ، لأنه هو الذى يستطيع إقناع النحاس باشا . فلما جاء مكرم وبدأت اللجنة تناقش الفكرة بدأ مكرم يهاجمها على أساس أن العرض غير جدى ، وأن المقصود به إضعاف نشاطنا . وواجهته بفكرتى من أن قبول الفكرة هو الذى يكشف عن حقيقة أمرها ، وما إذا كانت مناورة أو لم تكن . وطال الحوار والجدل فى الأمر ، وبدا من حديث مكرم باشا أنه هو والنحاس باشا لا يقبلان إلا أن يجرى حكم الدستور بأن تتولى الأغلبية الحكم ، اقتناعاً منهما بأن الأغلبية فى جانب الوفد . على ذلك انتهت الجلسة من غير أن نصل إلى نتيجة نتفق عليها .

وعلمنا بعد أيام أن الوفد ناقش الفكرة ، وأنه انقسم فى أمرها ، وأن النحاس باشا ومكرم باشا يرفضانها كل الرفض ؛ وأن فتح الله باشا ، وواصف غالى باشا ، وعلى الشمسى باشا ، ونجيب الغرابلى باشا ، وأغلبية واضحة فى الوفد — تؤيدها وتقبلها للأسباب التى أبديت عند مناقشتها فى لجنة الاتصال . ولما عادت اللجنة إلى الاجتماع بعد ذلك ، وحضر اجتماعها بعض هؤلاء الأعضاء فى الوفد ، طلب إلينا فتح الله باشا أن نتريث نحن الأحرار الدستوريين ، وألا نتعجل الأمر ، لأنه يحرص على وحدة الوفد كل الحرص ، ويأمل أكبر الأمل فى أن يتغلب على الصعوبات القائمة فى طريق الوزارة القومية .

وقفنا نحن الأحرار الدستوريين ، وعلى رأسنا محمد محمود باشا ، موقف المنتظر لما تسفر عنه مناقشات الوفد . وكانت لجنة الاتصال فى هذه الأثناء تعقد الفينة بعد الفينة اجتماعات لبحث أمور ثانوية ، وكنا نسوق فى أثنائها الحجة تلو الحجة لإقناع مكرم باشا بالانضمام إلى فكرتنا . لكنه كان قد انتهى إلى رأى فيها لا سبيل إلى نقضه ، حتى لقد زرته يوماً بمنزله أعرض عليه بياناً يوقعه الحزبان ليس فيه شىء صريح عن الوزارة القومية ، فقرأه مرة وثانية وثالثة ثم قال : أخشى أن يشتم منه النحاس باشا ما يفيد قبول الوزارة القومية . وعبثاً حاولت إقناعه بأن هذا التقدير إن صح لا ضرر فيه ، وأن نشر هذا البيان لا يقيد النحاس باشا بقبول ولا برفض ، وقد يكون له من الفائدة ما يفسد المناورة إن كان فى الأمر مناورة ؛ فقد أصر على رأيه ، وأبى أن يوافقنى على صيغة البيان ، وإن أظهر استعداده ، تجملا ، لعرضه على النحاس باشا مع اعتقاده أنه لن يقبل توقيعه .

طال الزمن بعد عرض الفكرة علينا فى لجنة الاتصال ، وشعرت أنا أنها إن تحققت برغم معارضة النحاس باشا ، وأتت من الثمرات ما كنا نرجو ، تقبلتها الأمة بقبول حسن يدفع النحاس باشا للعدول عن معارضتها . وصارحت محمد باشا محمود بما يخالج نفسى من ذلك ، وبأننا نكون مقصرين فى حق بلدنا إذا نحن تركنا فرصة كهذه تمر من غير أن ننتهزها ، وطلبت إليه أن يلح على عدلى باشا ليقبل رياسة هذه الوزارة ما دام سير برسى لورين قد خاطبه فيها ، مما يدل على أنها جدية وليست مجرد مناورة أو لعبة سياسية . وأجابنى محمد باشا : لا تحسب أننى قصرت فيما تطلبه إلىّ . وأنت تعرف عدلى باشا ، وتستطيع أن تقابله وأن تقنعه . فإن اقتنع فالأحرار الدستوريون جميعاً ، وأغلبية الوفد ، يؤازرونه ويؤيدونه .

لم أتردد فى أن أطلب إلى عدلى باشا أن يحدد لى موعداً لمحادثته . وقابلته فى داره الفخمة الواقعة على النيل بحى قصر الدوبارة ، وذكرت له ما شاهدته من وثيق الصلة

فى هذا الظرف بينه وبين النحاس باشا ، وأبديت له أن فى مقدوره أن يقنعه بقبول فكرة الوزارة القومية على أنها حل مؤقت للخروج من مأزق سياسى ضاقت الأمة به ذرعاً . قال عدلى باشا : أو تظن أنى أجد الفرصة للأخذ والرد معه حين نلتقى ؟ ! إنه لا يلبث حين يرانى أن يقص علىّ تعلق الجماهير به أنّى ذهب وحيث سار ؛ فالمظاهرات تهتف باسمه ، والنساء يزغردن حين مروره . وهو يقص ذلك فى إسهاب وتفصيل لا يبقى معهما موضع لمناقشة فكرة أو رأى ! فإذا حاول الإنسان مناقشته عاد إلى حديثه عن الجماهير وتعلقها به ، معتبراً فى هذا الحديث الحجة القاطعة على أن رأيه هو الحق الذى لا محيد عنه . قلت : ليكن ذلك موقفه ! لكن دولتكم تقدرون أن تأليف وزارة قومية يحقق للبلاد مصلحة كبرى ؛ إذ يعيد لها دستورها ، ويحسم الخلاف بينها وبين إنجلترا ، ويفتح فى حياتها صفحة جديدة تمكنها من الانطلاق فى سبيل الإصلاح الذى لا مفر منه ، إذا أردنا لها السير السريع فى طريق التقدم . فإذا كان النحاس باشا لا يريد أن يقتنع بهذا فما على المقتنعين به إلا أن يحملوا تبعة تنفيذه . ودولتكم الرجل الذى يستطيع أن يؤلف هذه الوزارة القومية ، وأن يحقق للبلاد هذه الأهداف الكريمة . ففيم التردد ؟ ! وأجاب الرجل فى لهجة المؤمن : أنا لا أريد بأى ثمن أن أكرر ما حدث فى سنة ١٩٢١ . فقد حاولت يومئذ أن أحقق ما يراد اليوم تحقيقه ، فكان من سعد ومن البلاد ما تعرفه . ولا أريد أن أتعرّض وأعرّض البلاد مرة أخرى لهذه التجربة القاسية .

قلت : لكن مصطفى النحاس ليس سعد زغلول . وأغلبية الوفد مؤمنة بفكرة الوزارة القومية . والظرف اليوم غير الظرف سنة ١٩٢١ . والأمة التى كانت ثائرة فى سنة ١٩٢١ نتيجة لثورتها سنة ١٩١٩ ، تدرك اليوم ما لم تكن تدركه يومئذ من حقيقة الواقع ، بحكم ما مر بها من التجارب القاسية . فإذا كنتم دولتكم مطمئنين إلى أقوال سير برسى لورين فلا أرى قط داعياً للتردد .

وابتسم الرجل ، وكأنما رأى فى حماستى من اندفاع الشباب ما يستحق الإعجاب به والسخر منه فى وقت واحد ، ثم قال : ألا تذكر كيف اتخذ الإنجليز من حوادث الإسكندرية فى سنة ١٩٢١ ما جعلوه حجة لتراجعهم حين مفاوضاتنا مع لورد كيرزن ؟ وهل أنت واثق من أن مثل هذه الحوادث لا تقع غداً فتقوم الحجة نفسها كرة أخرى ؟ ولا أظن أغلبية الوفد ، التى تؤيد فكرة الوزارة القومية اليوم ، أقوى من أغلبية الوفد التى كانت تؤيد وزارة الثقة فى سنة ١٩٢١ . وإذا كان مصطفى النحاس غير سعد ، فإن الاعتماد على حكمة الأمة

وتقديرها للتجارب القاسية التى مرت بها ، اعتماد على افتراض لا يستطيع أحد أن يؤكد فى أمره شيئاً . فإذا لم تجتمع كلمة الجميع على فكرة الوزارة القومية فلن يكون لى بها شأن .

وحاولت عبثاً أن أثنى الرجل عن تفكيره هذا ، فخرجت من عنده مقتنعاً بأن محمد محمود باشا قد بذل معه غاية الجهد ، فلم يكن أكبر حظاً منى فى التوفيق . ولقد سألنى محمد باشا حين رآنى بعد هذه المقابلة عما إذا كنت قد نجحت فى إقناع عدلى باشا ، ثم ابتسم حين ذكرت له ما حدث . وكذلك عدنا إلى موقف الانتظار الذى كنا من قبل فيه ، مع ضعف أملنا فى أن يجدى الانتظار نفعاً .

كنت فى هذه الأثناء كثيراً ما أتحدث إلى أعضاء الوفد المقتنعين اقتناعى بفكرة الوزارة القومية ؛ سواء أكانت مناورة يجب كشفها ، أم كانت عرضاً جدياً على ما يبدو من ظاهره . وكنت أسألهم أثناء محادثاتنا عن الحجة التى يتقدم بها النحاس باشا والرافضون للفكرة ، فلا أجد منهم من يدلى بحجة ذلك الفريق على وجه يدعو إلى ظاهر من الوجاهة فيها . وكانت صفية هانم زغلول ، أم المصريين وأرملة سعد زغلول باشا ، مؤيدة للنحاس باشا . وكان تأييدها له من الأسباب التى تجعل الأعضاء المقتنعين بالفكرة يترددون كثيراً فى المجاهرة برأيهم ، مخافة تصدع الوفد ، وخشية أن يجر ذلك إلى ما جر إليه انقسام الوفد فى سنة ١٩٢١ ؛ حين ألف عدلى باشا وزارة الثقة فعارضه سعد باشا فانضمت الجماهير لرئيس الوفد . لكنهم رأوا أنهم لا يستطيعون التراجع عن رأى اقتنعوا به وأيدوه فى اجتماعات الوفد بقوة وعن عقيدة .

وفيما هم كذلك مرض فتح الله بركات باشا مرضاً خطيراً أجريت له بسببه عملية جراحية . وبينا هو فى المستشفى رأى النحاس باشا أن الجدل فى الوفد طال وأن علاقته بخصوم فكرته قد ساءت ، فقرر المبادأة بالهجوم ، ففصل سبعة من أعضاء الوفد ، ولم يفصل فتح الله بركات باشا الذى توفى بعد ذلك على أثر مرضه . ورأى محمد محمود باشا من الوفاء لهؤلاء الذين فصلهم النحاس باشا ، وفى مقدمتهم حمد باشا الباسل وكيل الوفد ، أن يظهر تأييده لهم ، فأقام لهم حفلة تكريم وأبدى تضامنه وتضامن الأحرار الدستوريين معهم . وكذلك انقسمت الكتلة المعارضة لصدقى باشا شطرين ، من غير أن يكون لعنف صدقى باشا فضل فى هذا الانقسام . إنما كان الفضل للبراعة السياسية التى أبداها سير برسى لورين ، والتى أدت إلى هذه النتيجة التى أسفنا لها جميعاً .

على أن ما حدث من ذلك لم يفت فى أعضادنا ، وإن كان قد قتل فكرة الوزارة القومية

قتلا نهائياً . وكان موعد الانتخابات التى حددها صدقى باشا لأعضاء البرلمان نواباً وشيوخاً يقترب . فكان لابد من إظهار ما تنطوى عليه نفس الأمة من عدم الرضا عن دستور الحكومة . ترى ، أنخوض المعركة الانتخابية متضامنين ، فإذا حصلنا على الأغلبية فى الانتخابات لم نقسم اليمين للدستور الجديد ، وقررنا جميعاً إعادة دستور الأمة ؟ اتجه رأى البعض هذا الاتجاه . لكنا خشينا ، إذا حصلنا على الأغلبية وجاء النواب والشيوخ إلى البرلمان ، أن يغريهم مركز النيابة ، وبخاصة إذا ألفوا من الحكومة إصراراً على حل مجلس النواب إن أبت أغلبيته حلف اليمين . ثم إنا خشينا أكثر من هذا تزييف الانتخابات لتحصل الوزارة على الأغلبية بأية طريقة وعلى أية صورة ، وعند ذلك لا يجدينا أن نرفع عقيرتنا منادين أن إرادة الأمة قد زيفت . فسيعتبر اشتراكنا فى الانتخاب إقراراً مبدئياً بالدستور ، وتعتبر صيحتنا بتزييف الانتخاب صيحة أريد بها ستر فشلنا فيها . لهذا اجتمعت كلمتنا كلنا ، الأحرار الدستوريين وفريق الوفد ، على مقاطعة الانتخابات التى يجريها صدقى باشا . ذلك أيسر أمراً ، وأوضح دلالة على إعراض الأمة عن الدستور الجديد . فلن يكون الأمر حين المقاطعة أمر النواب والشيوخ وحدهم ، بل سيكون أمر الأمة التى يقرر هذا الدستور أنها مصدر السلطات . فإذا امتنعت الأمة عن انتخاب النواب والشيوخ كان امتناعها الحجة القاطعة على أن السلطة القائمة ليست الأمة مصدرها ، وأنها قائمة بحكم البطش ، لا بشرع الدستور .

وكذلك أصدرنا كلنا قراراً إجماعياً بمقاطعة الانتخابات ، وكنا وكان صدقى باشا على ثقة من أن الأمة ستستجيب لنا . لهذا اتخذ الرجل عدته ، فنقل الموظفين ، ونظم الحركة الإدارية على وجه لم يسمح يوم الانتخابات أن يقول وفق هواه إن كل شىء تم على ما يرام .

تحت يدى وأنا أكتب هذه السطور صورة خطية من عريضة قصد أن يوقعها رجال القانون ، عثرت عليها وأنا أفتش فى أوراقى الخاصة . ولست أذكر الآن : أوقعت هذه العريضة ورفعت إلى مقام جلالة الملك فؤاد أو أنها لم توقع ولم ترفع ؟ على أن ما فيها يرسم صورة صادقة للإجراءات التى اتخذها صدقى باشا فى ذلك الحين . وها أنذا أنقل هنا بعض ما جاء فيها : « إن وزارة حضرة صاحب الدولة إسماعيل صدقى باشا قد جرت فى حكمها البلاد على طريقة يعافها القانون وتأباها مبادئه وأصوله الأولية . فهى لم يكفها أن ألغت دستور مصر . . وأن وضعت من تلقاء نفسها نظاماً للحكم يسلب الأمة سيادتها ويجعل السلطة التنفيذية فى الواقع مصدر السلطات فى البلاد . . بل تجاوزت بعد ذلك

كل قانون معروف فى تصرفاتها لتفرض هذا النظام الذى استصدرته بوسائل عرفية ، مستهترة بكل ما كفلت القوانين للأفراد والجماعات من حقوق وحريات . عطلت حرية القول وحرية الرأى وحرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية التنقل فى بلاد الدولة ، وأكرهت الموظفين على أن يكونوا أدوات هذا التعطيل وهذا الازدراء المهين للقانون ، وغامرت بالروح المعنوية للبوليس وللجيش بأن سخرتها لأغراضها العرفية ولمحاربة النظام والقانون . . . ثم إنها تدفع رجال الإدارة جميعاً كى يقوموا ، أثناء الحركة الانتخابية التى تحاول إكراه الناس على الاشتراك فيها ، بكل ما يحقق أغراضها وما يخالف القانون فى سبيل غاياتها ، بل بارتكاب الجرائم فى سبيل هذه الغايات » .

اقترب يوم الانتخاب ونحن على ثقة من أن الأمة ستقاطعه ، على ثقة كذلك من أن صدقى باشا سيعمل كل ما فى وسعه ليخلق صورة انتخابية توهم من يريد أن يقنع نفسه بأن انتخابات جرت ، وبأن الأمة رضيت النظام الجديد . فلما تنفس صبح يوم الانتخاب ، إذا العاصمة كأنها على بركان ، أو كأنها ميدان قتال . فقوات البوليس والجيش منتشرة فى كل مكان . والمظاهرات كذلك منتشرة فى كل مكان . وحبل الأمن مضطرب أيما اضطراب . والعنف بالغ غاية الشدة من الجانبين . فالمتظاهرون حطموا مركبات الترام وحاصروا الدوائر الانتخابية ، والبوليس يبذل غاية جهده ليحمل الناس إليها بقوة بأسه وفى حمايته . ووقعت فى الأقاليم حوادث دامية ذهبت فيها أرواح بريئة ، وأريقت على الأرض دماء زكية لم يكن لإراقتها مسوغ . وانتشر مراسلو الصحف المصرية والأجنبية هنا وهناك ، ينقلون إلى قرائهم صورة لما كان يجرى فى ميادين المعركة العنيفة التى قامت بين الحكومة والأمة . فلما انتهى اليوم ، أذاع صدقى باشا فى الصحف تصريحاً بأن الانتخابات جرت على خير وجه ، وفى جو من الهدوء والسكينة ، وأن الأمة اشتركت فيها أكثر مما اشتركت فى أى انتخاب سبق .

على أن النتائج التى ظهرت فى اليوم الأول وأعلنت ، دل بعضها على أن الذين اشتركوا فى الانتخاب كان عددهم ضئيلا جداً . لذلك أجل إعلان النتيجة العامة إلى اليوم الثانى ، ثم أعلنت الحكومة أن الذين اشتركوا فى الانتخاب بلغت نسبتهم المئوية إلى مجموع الناخبين ٦٧ $\frac{٧}{٨}$ فى المائة ، وهى بالفعل نسبة عالية لو أنها كانت صحيحة ! لكن أحداً ، ممن شاهدوا ما جرى يوم الانتخاب ، لم يستطع أن يصدق هذا الرقم ، برغم أنه الرقم الرسمى الذى ظلت الحكومة متشبثة بصحته .

وانعقد البرلمان الذى انتخب فى ظل الدستور الجديد . ترى هل انتهت المعركة بانعقاده ؟ وهل آن لصدقى باشا أن يعتبر النظام استتب بالفعل ، وأن يدع الأمور تجرى رخاء لا يكدر صفوها العنف الذى لجأ إليه فى سبيل تثبيت الدستور الذى استصدره ، وفى سبيل إقناع الناس بأن ما بذل من جهد ضده قد انتهى إلى الإخفاق ؛ فلتبدأ الأمة صفحة جديدة فى الحياة قوامها أن الحكومة حكومة الجميع ، وأن المعارضة من حقها أن تعيش داخل البرلمان وخارجه ، وأن تتمتع بالحرية التى يتمتع بها أنصار الحكومة ؟ !

كلا ! لم يفكر صدقى باشا فى شىء من هذا ، ولا أحسب أنه كان فى مقدوره أن يفكر فيه ! لقد لجأ ، فى الفترة التى انقضت بين صدور دستوره وانتخاب برلمانه ، إلى إجراءات شاذة بلغت من العنف أن خلفت فى النفوس حفائظ لا سبيل معها إلى صلح ، بل لا سبيل معها إلى هدنة . . لهذا ظلت الخصومة بينه وبين سائر الأحزاب ، وتستطيع أن تقول بينه وبين سواد الأمة ، بالغة غاية الشدة . ولم يدر بخاطره بطبيعة الحال أن يتخلى عن الحكم ، لعل فى تخليه عنه ما يهدئ بعض الشىء من هذه الحفائظ تمهيداً لخلق جو أكثر صلاحية للتفاهم . ولم يدر كذلك بخاطر أيه سلطة أن توحى إليه بالتنحى عن الحكم ، مخافة أن يقال إنه صنع ما صنع وبذل من الجهد ما بذل ثم كان جزاؤه هذا الإقصاء عن الحكم . لهذا بقى فيما كان فيه ؛ يلجأ إلى البطش ، وإلى تجاوز القانون ، ويلجأ ، تنكيلا بخصومه ، إلى ألوان من الكيد لا يرضى هو عنها لولا هذه الخصومة الهوجاء التى اندفع إليها ، ثم حملته الظروف بعد هذا الاندفاع إلى اعتبار موقفه موقف حياة أو موت ؛ لا يعبأ صاحبه باعتبار من الاعتبارات ، ولا يتحرج عن شىء يكفل له الظفر بخصومه ، وإن خالف ما يفرضه القانون ، أو ما يرضاه مألوف الخلق بين الناس .

كانت محكمة جنايات مصر تنظر فى تلك الأيام قضية اشتهرت باسم « الخطابات المزورة » . وقد تبين خلال نظرها أن طائفة من رجال البوليس السياسى كانت لهم يد فى تزييف ما هو منسوب إلى المتهمين . وكان محمود بك غالب المستشار رئيس الدائرة التى تنظر هذه القضايا . وكان من عادة محمود بك أن يمضى سهرته كل ليلة بقهوة الأنجلو بجوار البنك الأهلى . وبينا هو جالس ذات مساء إذ قيل له إن سيدة تريد أن تقابله وأن تتحدث إليه . وكان معه صديقه خليل بك غزالات ، وهو الذى قص على هذه القصة . ولما كان خليل بك رجل قضاء ويعرف أمثال هذه الألاعيب ، ويعرف دقة مركز صديقه محمود بك فى هذا الوقت الذى تنظر فيه قضية الخطابات المزورة ، منعه من الخروج . وخرج

هو ، فإذا سيدتان مشهورتان بالخلاعة ، ومن ورائهما رجل من رجال البوليس السياسى السرى . فأدرك خليل بك لساعته أنها مكيدة يراد تدبيرها لمحمود بك غالب للتشهير به ، فنهر السيدتين ورجل البوليس وطردهما ، وأخبر محمود بك ثم أخبرنا بالأمر .

ربما قيل إن البوليس السياسى هو الذى دبر هذا الكيد ، انتقاماً من غالب بك . ولو أن هذا صح ، وقد يكون صحيحاً ، لكان الرد عليه أن البوليس السياسى لا يجرؤ على مثل هذا الصنيع بمستشار بمحكمة الاستئناف ، أثناء نظره قضية من القضايا التى تهتم لها الحكومة ، إذا كان يعلم أن الحكومة تغضب لكرامة المستشار ، وتعاقب من يحاول العبث بهذه الكرامة .

كان صدقى باشا موقناً بأن سياسة البطش وحدها لا تؤدى إلى غاية . لهذا فكر فى الوسيلة التى يستر بها سياسة البطش هذه ، فرأى أن ينشئ حزباً ، وأن ينشئ للحزب جريدة . فأنشأ حزب الشعب وأنشأ جريدة الشعب . وكان جلياً منذ اليوم الأول أن الحزب من صنع الحكومة ، وأن الجريدة كذلك من صنع الحكومة . وعلى الرغم من النشاط العجيب الذى بذله صدقى باشا لتقوية الحزب وجريدته ، لقد بقيا برغم قوة صدقى باشا الذاتية هزيلين ، لأن الناس جميعاً كانوا موقنين بأن المنضمين للحزب والجريدة إنما تجمعهم مصالح مادية بحتة ، إذا تداعت أركانها تداعت كل صلة بينهم . وحيث تقتصر روابط الناس على المصالح المادية ، وحيث لا تجمعهم فكرة يطمئنون إليها أو عقيدة يؤمنون بها أو ما شابه ذلك من رباط معنوى ، كان حرص كل على أن ينال من المصالح المادية النصيب الأوفى سبباً لمفاسد لا حد لها . وذلك ما حدث ، وإن ستره بأس صدقى باشا فى أثناء رياسته الوزارة .

وخيل إلى صدقى باشا أنه إذا استطاع أن يضمنى إلى حزبه أضعف من قوة الأحرار الدستوريين ، وإذ كان يؤمن بأن لكل رجل ثمناً ، إذا دفع له قبل ما يعرض عليه مقابل هذا الثمن ، فقد بعث إلى برسالة مع صهرى عبد الرحمن رضا باشا ، يقول فيها إنه مستعد لإجابة كل مطلب إذا أنا تركت الأحرار الدستوريين وانضممت إليه . وكان عبد الرحمن باشا قليل الثقة بالناس ، يعتقد أنهم جميعاً يجرون سعياً وراء مصالحهم ، وأن التمسك بالمبادئ السامية فى مصر لا يجدى نفعاً ، فنقل إلى الرسالة وعنده أمل أن أقبلها . وسألته : أترضى لى ، وقد كنت ممن دفعوا الأحرار الدستوريين للسير فى الطريق الذى ساروا فيه ، أن أتخلى عنهم ؟ وأجابنى عبد الرحمن باشا : لكن الأحرار الدستوريين لا يقدرون لك

موقفك معهم ، بدليل أنهم لا يؤدون لك حقك عليهم وأنت الذى تدير سياسة جريدتهم . قلت : هذا شيء آخر . ولعل لهم عذراً أعرفه . وعلى أى حال فلن أرضى لنفسى موقفاً لا يتفق مع موجب الكرامة والرجولة .

وكرر عبد الرحمن باشا هذه الرسالة التى حمّلها إياه صدقى باشا من غير جدوى . ولعل صدقى باشا كان يحسب أننى سأقبل هذا العرض يوماً من الأيام ، لما عرفه من تأثر الأحرار الدستوريين بالأزمة المالية التى كانت بالغة يومئذ غاية الشدة . فلما كررت الاعتذار عن عدم قبولها ، أخبرنى بعض أصدقائى أنهم سمعوا أن البوليس يدبر أن يضبط عربتى يوماً بعد أن يدس بها بعض المحرمات . وعجبت لهذا النوع الوضيع من الحرب ، وإن لم أتأثر به إلا أن أكون قد ازددت عنفاً فى مقاومة نظام ينزل إلى هذا الدرك فى الخصومة السياسية !

ومن الحق على أن أقرر هنا أن زملائى فى تحرير السياسة كانوا من سمو الروح المعنوية بما يستحقون معه كل تقدير وإعجاب . حرص صدقى باشا على إقصائى عن رياسة تحرير السياسة ، فأصدر قانوناً للمطبوعات يحرم من رياسة التحرير من صدر ضده حكمان بالإدانة . ولما كان قد صدر ضدى حكمان عن مقالين نشرتهما السياسة ، أحد الحكمين بغرامة خمسة جنيهات والآخر بغرامة عشرة جنيهات ، فقد أصبحت محروماً من رياسة تحرير السياسة . وسرعان ما حل محلى فى هذه الرياسة زميلى الأستاذ إبراهيم عبد القادر المازنى ، من غير أن يقتضى عن هذه المسئولية أية زيادة فى مرتبه . ووضع اسم الأستاذ المازنى على « السياسة » رئيساً لتحريرها ، ووضع اسمى أنا مديراً لسياستها . ولم يجد صدقى باشا فى القانون الذى أصدره ما يعترض به على ذلك . وكذلك بقيت السياسة بعد عودتها إلى الصدور ، كما كانت قبل تعطيلها ، شدة معارضة لهذا النظام الذى حاربته منذ مولده .

ولم تكن هذه الروح المعنوية القوية وقفاً على زملائى فى التحرير ، بل امتدت إلى جميع العاملين فى الجريدة من أولهم إلى آخرهم : من رئيس التحرير إلى العامل فى (ورشة) الصف . ولما رأى صدقى باشا أن القانون الذى أصدره لم يحرمنى حق التحرير ، وحق ظهور اسمى على الجريدة مديراً لسياستها ، حاول أن يجد الوسيلة لإلصاق تهمة بى ؛ فكنا بين حين وحين نرى رجل النيابة العامة مقبلا علينا صدر المساء ، يحقق معنا ويفتش المطبعة ، يريد أن يعثر على شيء كتبته أنا يكون مادة لاتهام أيًّا كان نوعه . وتناقل المحررون والعمال أن صدقى باشا حريص على أن يصل إلى ورقة مكتوبة بخطى ، يجعلها أساس اتهامى والقبض علىّ . وسواء أصح ما تناقلوه أم أنها كانت مجرد إشاعة لا أصل لها ، لقد أظهروا من التضامن

معى ما يستحق التقدير . كان رئيس ورشة الصف ، المعلم سعد ، رجلا ثقل سمعه ، فكان إذا سئل تصامم ولم يجب . وكان يعطى ما أكتب إلى صفافين بذاتهم له بهم كل الثقة ، فإذا انتهوا من صف الحروف وتصحيح ما كتب أعدم الأصول التى يخطى حتى لا يعثر عليها من يفتش المطبعة . وكذلك كانت الحرب بيننا وبين الحكومة عواناً ، وكنت مؤمناً بأنى منتصر آخر الأمر لا محالة ؛ لأنى أدافع عن حق ، ولأن الناس جميعاً مقتنعون اقتناعى وإن أقعدهم الخوف عن مظاهرتى .

كانت الروح المعنوية لمحررى السياسة وعمالها قوية هذه القوة . وكانت قوتها مستمدة من روح الحزب . فقد كان محمد باشا محمود ومحمود باشا عبد الرازق وجعفر باشا ولى ، وغيرهم من أساطين الحزب ، يحضرون كل يوم إلى الحزب مرتين ، مرة فى الظهر ، ومرة فى المساء . وكنا فى كلتا المرتين نستعرض حوادث اليوم ، وما يجب أن نكتب معارضة للوزراة . وكانوا كثيراً ما يسألوننى عن حال محررى السياسة وعمالها وعن روحهم المعنوية . وكانت مثابرتهم على الحضور كل يوم على هذا النحو ذات أثر قوى فى نفوس العمال والمحررين ، حتى لقد كانت تجعلهم يحتملون من ضيق العيش أحياناً ما كانت تؤدى إليه محاربة الحكومة (السياسة) فى انتشارها ؛ عن طريق التضييق على باعتها حيناً ، وإغراء متعهدها بالمال حيناً آخر . وكذلك كنا كلما ازدادت الحكومة شدة وضغطاً ، ازددنا إيماناً برسالتنا ، فاحتملنا فى سبيلها ما لا يحتمله الإنسان عادة فى المألوف من ألوان الحياة .

ولم يضعف من حماسة المحررين والعمال أن كثيرين من أعضاء الحزب تولوا عنه ؛ فمنهم من انضم صراحة إلى حزب الشعب ، ومنهم من انقطع عن الحضور إلى دار السياسة والحزب . بل كان حسبهم أن يروا هذه الروح القوية الممتلئة بها نفوس زعماء الحزب ليسموا جميعاً سموهم ، وليضحوا تضحيتهم ، وليقفوا فى الميدان الذى وهبوا أنفسهم له وقفة المستميت الذى عاهد الله وعاهد نفسه على النصر أو الشهادة .

بل لقد كان محمد باشا محمود ينتهز كل فرصة ليعلن رأيه فى الوزارة على الشبان من طلبة الجامعة وأضرابهم ، ممن يحضرون إلى الحزب يستلهمونه الرأى والتوجيه . ولقد خطب هؤلاء الشبان يوماً فذكر لهم أن صدقى باشا ووزارته تمشى فى حكمها على كومة من القاذورات . ورأيت فيما نقله محرر السياسة من هذه الخطبة شدة بالغة ، فأدخلت عليها من التلطيف ما يخفف بعض الشىء من حدتها ، وكتبت ذلك بخطى على المسودة التى وضعها المحرر . فلما ظهرت السياسة فى اليوم التالى وفيها هذا الخطاب العنيف ، ضاق به

صدقى باشا ذرعاً إلى حد لم يكن أحد يتوقعه .

فى مساء ذلك اليوم جاء محقق النيابة إلى (السياسة) ، وفتش المطبعة ، وعثر فى أوراقها على المسودة التى وضعها المحرر للخطبة ، والتى أدخلت أنا عليها من التلطيف ما أدخلته . وسألنى المحقق عما إذا كان هذا التعديل من وضعى فأجبته أن نعم ، وبأننى أردت أن تخلو الخطبة من عنف بالغ ، من غير أن أشوه النص الذى ألقاه رئيس الحزب . وبعد أيام أرسلت النيابة تطلب محمد باشا ليذهب إليها كى تحقق معه ، فرفض الذهاب قائلا إنه لا يرى ما يقتضيه . عند ذلك رفعت النيابة الدعوى على محمد باشا محمود وعلىّ أمام محكمة الجنايات بتهمة السب والقذف . وادعى صدقى باشا فى القضية مدنياً ، طالباً تعويضاً قدره عشرون ألفاً من الجنيهات .

ونظرت القضية أمام دائرة الجنايات التى كان يرأسها محمد بك نور المستشار . ورأى الرجل ، ورأت هيئة محكمة الجنايات معه ، أن مثل هذه الدعوى لا يجوز أدبياً نظرها ، وفيها خصمان سياسيان من كبار زعماء الدولة ، أحدهما رئيس الوزارة والآخر رئيس سابق ، وطلبت المحكمة إلى المحامين فى الدعوى أن ينظروا فى إنهائها صلحاً بين الرجلين . بذلك تأجلت القضية إلى أجل غير مسمى ، تحدده المحكمة فيما بعد .

وقد عجبت حقاً كيف بلغ بصدقى باشا أن يرفع مثل هذه الدعوى على خصم سياسى له ، وهو رجل عرف بابتسامة دائمة فيها معنى الاستهتار والاستهانة بكل شىء ! لكن ما حدث بعد هذه الجلسة بزمن غير طويل كشف لى عن السر فى هذا الأمر . فقد أضنى الإجهاد المتصل أعصاب صدقى باشا ، حتى لم يعد يحتمل هذه الخصومة العنيفة . أضناه هذا الإجهاد الذى اتصل أكثر من عامين ، والذى كان يقتضى صدقى باشا أن يعمل كل يوم ما يزيد على اثنتى عشرة ساعة ؛ يستيقظ الساعة الخامسة صباحاً ليجلس إلى مكتبه ؛ يباشر أعمال وزارتى الداخلية والمالية ، وكان يتولاهما ، ويشرف على ما يجرى فى سائر الوزارات لهذا تحطمت أعصابه ، حتى هدّه الإعياء فسقط صريع الشلل . وعرفت ذلك فرأيت واجباً أن أمر بداره وأن أسأل عن صحته . فلم يجل بخاطرى يوماً ما يجول بخاطر كثيرين من أن الخصومة السياسية ، بل الحرب السياسية ، تعفى من المجاملات الواجبة بين الناس .

ولعل هذا الإجهاد هو الذى دفعه ليستمر فى حملة العنف التى سوغها لنفسه فى أثناء الانتخابات ، وأن يتسامح مع موظفى الإدارة فى معاملتهم الناس بالبطش غاية البطش ، بطش تخطى العنف إلى التعذيب فى أقبح صور التعذيب . ولقد كشف القضاء عن ذلك فى قضية

قدمت له وأصدر فيها شيخ القضاة يومئذ ، عبد العزيز باشا فهمى ، حكماً قدم له بحيثيات وصمت العهد كله أقبح وصمة . فقد بلغ من تعذيب رجال الإدارة الناس فى مديرية أسيوط أن كانوا يدخلون العصى فى أدبارهم ، وأن كانوا يعاملون الرجال معاملة النساء ! ! وقد بلغ من شناعة التصوير فى هذا الحكم ، ومن شدتنا فى التعليق عليه : شدة لم يكن أحد ليستطيع محاسبتنا عليها ، لأنها تستند إلى وقائع أثبتها القضاء – أن استقال على باشا ماهر وزير الحقانية فى وزارة صدقى باشا ؛ فكانت استقالته ، بسبب هذا الحكم ، اعترافاً صريحاً بأن العهد كله يقوم على مثل الأساس الذى صوره .

وما كان أحد ليستطيع أن ينسب صدور هذا الحكم إلى نزعة سياسة قائمة بنفس عبد العزيز باشا تعارض اتجاه الحكومة . فقد أبدى عبد العزيز باشا ، منذ استصدر صدقى باشا دستوره ، جرصاً على احترام النظام فى حدود هذا الدستور ، حتى كان يتنقل على رأس محكمة الجنايات التى تنظر القضايا المرفوعة ضد العابثين بالنظام معارضة لهذا الدستور . رجل ذلك شأنه ، وله من ماضيه السياسى ومن نزاهته المطلقة ما لعبد العزيز باشا ، لم يكن حكمه فى قضية التعذيب لترقى إليه أية مظنة . ولهذا دمغ هذا الحكم العهد حتى اضطر وزير الحقانية إلى الاستقالة بسببه .

مرض صدقى باشا واشتد به المرض ، فأرسل إلى جلالة الملك يستعفيه من أعباء الحكم ليفرغ للعناية بصحته . لكن جلالة الملك رأى أن يبقى فى رياسة الوزارة ، وأن يسافر إلى أوربا ليعنى بصحته ، فلم يسع صدقى باشا إلا أن يقبل هذا الأمر . وسافر الرجل إلى أوربا فى منتصف الربيع من سنة ١٩٣٣ وتفرغ للعناية بنفسه . وعنى أطباؤه خير عناية بعلاجه ، فعاد فى أواخر الصيف إلى مصر ، ولم يبق به من أثر الشلل إلا ضعف فى يده اليسرى عن مجاراة يمناه فى الحركة . وعاد وهو يعتقد أن سيبقى رئيساً للوزارة ما شاء الله من سنوات .

لكن الناس فوجئوا بعد أسابيع من عودته بأن أزمة وزارية توشك أن تعصف بالوزارة ، ثم فوجئوا كذلك بأن صدقى باشا قدم استقالته ، وبأن عبد الفتاح باشا يحيى ، وكان مقيماً يومئذ بباريس ، كلف بتشكيل الوزارة . وعرف الناس أسماء الوزراء قبل أن يحضر عبد الفتاح باشا . فلما حضر وقع مراسيم التأليف ، وانتظر الناس ما سيترتب على هذه المفاجأة من نتائج .

على أن انتظارهم وتطلعهم للمستقبل لم يمنعاهم من التساؤل عن السر فى إعفاء صدقى باشا من رياسة الوزارة ، وقد عاد إلى مصر سليماً معافى . أترى يكون جزاء الرجل الذى

صنع ما صنع صدقى باشا ، والذى سخر كل مواهبه وكل مجهوده وكل ذكائه ونشاطه للغرض الذى ألقى على صدقى باشا ، هذا الجزاء القاسى ، وبخاصة بعد أن كان فى الشهور الأخيرة بين الحياة والموت نتيجة هذا المجهود الجبار الذى هدّ أعصابه وهدم كيانه ؟ ! أم أن فى الأمر سرًّا لابد عما قريب يظهر ؟ لم يطل بالناس الانتظار للوقوف على هذا السر . فقد ألفت الوزارة الجديدة بعد زمن وجيز من اضطلاعها بالحكم لجنة تحقيق ، لتمحيص ما يقال عن العبث وعن مخالفة النزاهة فى إقامة (كورنيش) الإسكندرية .

فلم يكن للإسكندرية ، إلى أن تولت وزارة صدقى باشا الحكم ، هذا (الكورنيش) البديع الممتد على شاطئ البحر الأبيض المتوسط من قصر رأس التين إلى قصر المنتزه . وقد أشار جلالة الملك فؤاد على صدقى باشا بأن يقيم هذا (الكورنيش) ، فوضعت رسومه وطرحت عمليته فى المناقصة ، ورست على المقاول دانتمارو ، وطلب إليه أن يتمه فى عامين اثنين . وجرى العمل فى (الكورنيش) ليل نهار وتم فى موعده . لكن الأقاويل تناثرت هاهنا وهناك بأن صدقى باشا ، وغير صدقى باشا من الموظفين المتصلين بهذا العمل ، قد أفادوا لأنفسهم بسببه ، وأن مخالفات جسيمة لما يقضى به القانون المالى وغير القانون المالى قد ارتكبت فى أثناء القيام به . وأيسر ذلك أن المقاول أقام ، فيما رددته هذه الإشاعات ، قصوراً وأصلح مساكن فى مقابل ضئيل يكاد يكون غير معقول ، أو هو غير معقول بالفعل .

تولت اللجنة التحقيق ، وبدأ الناس يتناقلون من أنبائه أموراً تأباها النزاهة كل الإباء » أكان ما تناقله الناس من ذلك صحيحاً ؟ أم كانت اللجنة متأثرة فى تحقيقها بالجو السياسى الذى قضى بتخلى صدقى باشا عن ولاية الحكم ؟ لقد مال الجمهور أول الأمر لتصديق كل ما كان يسمعه ، وما كانت الصحف تنقل الكثير من أنبائه . فلو أن شيئاً منه لم يكن صحيحاً ، فما بال صدقى باشا قد أعفى من منصبه وقد كان البرلمان القائم بمجلسيه من صنع يديه ؟ لكن البرلمان كان فى عطلة حينذاك . وهل ترى لو أن البرلمان لم يكن فى عطلة ، أكان ذلك يغير من مجرى الحوادث شيئاً ؟ لقد حل مجلس النواب خلال السنوات الثمان ، التى انقضت من يوم بدأت الحياة الدستورية ، أربع مرات عطل فى أثنائها خمس سنوات » وفى هذه السنوات الثمان لم تطرح من جانب النواب مسألة الثقة بالوزارة قط ، مع أن ثمانى وزارت استقالت أو أقيلت فى السنوات الخمس التى خلت قبل ولاية صدقى باشا . لم يفكر الجمهور إذن فى موقف البرلمان من استقالة صدقى باشا ، ولا فى عمل لجنة التحقيق فى

مسألة (الكورنيش) ، بل مال أول الأمر إلى تصديق كل ما كان يسمعه ، ثم هدأت الحدة حين طال بلجنة التحقيق المطال ، وحين أيقن الناس أن الأمر أدنى إلى أن يكون حرب أعصاب لن تترتب عليها نتائج حاسمة إلا أن تتناول بعض الموظفين بالإحالة إلى المعاش .

لم يكن البرلمان ليغير من مجرى الحوادث شيئاً ، لو أنه كان فى دور الانعقاد حين استقال صدقى باشا وتألفت وزارة عبد الفتاح يحيى باشا على النحو الذى ألفت به ، وحين ألفت الوزارة المذكورة لجنة التحقيق فى مسألة (الكورنيش) . وحسبك أن تذكر ما حدث على أثر استقالة صدقى باشا لتتيقن هذا الأمر . فقد كانت أغلبية مجلس النواب الساحقة يومئذ من حزب الشعب ، وكان صدقى باشا رئيساً لهذا الحزب كما سبق القول . فلما استقال صدقى باشا ، إذا أعضاء حزب الشعب جميعاً ينفضون من حول منشئه ، وإذا صدقى باشا يجد نفسه وحيداً لا يؤيده أحد ولا يجد من يعتمد عليه إلا نفسه . بل لقد اختار الحزب عبد الفتاح يحيى باشا لرياسته ، وإن شئت فقل إن عبد الفتاح باشا اختير لرياسة الحزب كما اختير لرياسة الوزارة ، فهرع إليه الأعضاء الذين تولتهم الحيرة يوم استقالة صدقى باشا ، وجعلوا يتساءلون : إلى أين يولون وجوههم ؟ ! ولم يكن عبد الفتاح يحيى باشا ليخدع نفسه بشىء من هذا . فقد ذكر غير مرة ، بعد سنين من هذه الحوادث ، أن جماعة من أعضاء الحزب ذهبوا إليه يتحدثون فى أمر من الأمور على نحو لم يعجبه ، فصاح بهم كى يدعوه وشأنه ؛ فهو يعلم كيف انضموا إلى الحزب ، وكيف ناصروه فى انتخابه لرياسته ! ولم يجد هؤلاء الأعضاء ما يجادلون به الرجل ، ولم يفكر أحد منهم فى ترك الحزب مخافة ما قد يترتب على ذلك فى جاهه ومصالحه .

فكر عبد الفتاح باشا ، أول ما تولى الحكم ، فى أن يجعل صلته بالأحزاب المعارضة صلة مودة وتفاهم ، أو كان ذلك شأنه على الأقل مع حزب الأحرار الدستوريين . فاختار موظفاً جعل يتردد علينا ، وينقل إلينا من أحاديث عبد الفتاح باشا عنا وتقديره لنا وحفظه مودتنا ، وينقل إلينا فى نفس الوقت من أنباء الوزارة ما نستفيد منه صحفياً . وكان جلياً أن الذين رسموا هذه السياسة اعتقدوا أن المعارضة وهنت قوتها ، بعد أن نفذ دستور صدقى باشا وانعقد برلمانه دورتين كاملتين ؛ وأن من المستطاع خلق جو من التفاهم ينتهى إلى التسليم بالأمر الواقع : من قيام هذا الدستور ، أو ينتهى على الأقل إلى خلق جو من الشقاق بين الهيئات المعارضة لهذا النظام ، ويكفل بذلك بقاء الدستور كما صدر ، برغم ما كان

من عنف المعارضة التى قامت ضده أول صدوره .

وقد خلق عبد الفتاح باشا ، بينه وبين المندوب السامى البريطانى ، مشكلة (بروتوكول) أول ما عاد سير برسى لورين من إنجلترا بعد انتهاء إجازته . فأى الرجلين يبدأ الآخر بالزيارة ؟ أهو رئيس الوزارة المصرية الجديدة ، أم هو المندوب السامى ؟ ولا أظن عبد الفتاح باشا خلقها لغاية سياسية ، أو أراد بها أن يظهر الرأى العام على أن بينه وبين الإنجليز من الخلاف ما يدفع هذا الرأى العام للإعجاب به ولمناصرته . فعبد الفتاح باشا رجل صريح ، طيب القلب ، قلما يعرف المناورة السياسية . وهو إلى جانب ذلك رجل حساس فى كل ما يتعلق بالكرامة الشخصية ، حساسية تزيد على المألوف عند غيره من السياسيين ، كما أنه من أكرمهم على نفسه وعلى الناس . وقد أراد قوم أن يخلقوا من هذا الخلاف موضع عطف على الرجل ، لكن الجو العام لم يساعد على خلق هذا العطف ؛ لاقتناع الجمهور برضا الإنجليز عن السياسة القائمة يومئذ فى مصر ، وبأن هذا الخلاف ، أياً كان مرده ، لا علاقة له بمصلحة الدولة ولا بمطالب مصر . لهذا تناول كثيرون ما حدث بالتندر ، ولم يتغير اتجاه الرأى العام نحو الوزارة فى كثير ولا قليل .

وكان طبيعياً ألا يتغير اتجاهنا ، نحن الأحرار الدستوريين ، كذلك لهذا السبب . لكن رسول عبد الفتاح باشا إلينا لم ييأس من مواصلة حديثه معنا . ولعله كانت له فائدة من إطالة هذه المحادثات . على أنه بينما كان يوماً عند الباب الداخلى للحزب و « السياسة » نتحدث معى ، إذ أقبل محمد محمود باشا . فلما رآه قال له فى صراحة : هل يظن عبد الفتاح يحيى باشا أنه يكسبنا ؟ بلغه عن لسانى أنه يطلب المحال ، وأنا لن نغير خطتنا أو نعدل عن سياستنا !

كانت هذه الكلمة فصل الخطاب عند هذا الوسيط ، وإن تردد بعدها علينا ، ثم باعد بين زياراته ، ثم انقطع فلم نعد نراه .

كنت قد قمت فى أثناء وزارة صدقى باشا ، بحملة فى (السياسة) بالغة غاية العنف ضد التبشير والمبشرين ، وكان محمد باشا محمود قد آثر أن يتنحى الأستاذ إبراهيم عبد القادر المازنى عن رياسة تحرير السياسة ، وأن تسند إلى حفنى بك محمود شقيق محمد باشا . وكانت النيابة قد بدأت تحقق معى فى هذه الحملة ضد التبشير والمبشرين . ولما كانت الأنباء ترد إلينا عن نشاط الحركة التبشيرية فى مصر وفى المعادى وفى المطرية وفى بورسعيد وفى غيرها من البلاد ، لم أجد فى التحقيق ما يمنعنى من أن أتابع حملتى الصحفية العنيفة على

هذه الحملة التبشيرية الأثيمة ، وأن ألقى على إدارة الأمن العام الأوربى فى وزارة الداخلية المصرية تبعتها . واستمر الحال شهوراً دعيت فى أثنائها إلى النيابة غير مرة . فلما استقالت وزارة صدقى باشا وخلفتها وزارة عبد الفتاح باشا يحيى انتهت الحملة التبشيرية ، ورأت النيابة أنها فرغت من التحقيق ، فجعلت تراجعه زمناً إلى أن انقطع كل رجاء فى التفاهم بين الأحرار الدستوريين والوزارة . وبعد زمن غير قليل من انقطاع هذاالرجاء ، رفعت النيابة الدعوى علينا ، حفنى بك محمود وأنا ، أمام محكمة الجنايات بتهمة أننا نحرض أهل الأديان المختلفة بعضهم ضد بعض . وتأجلت القضية غير مرة قبل أن تنظر ويحكم فيها .

وفى هذه الأثناء اتصلت بنا الأنباء بأن وزيراً يتخذ الحكم مطية لمنافع خاصة وأن نزاهة الحكم لذلك ليست فوق مستوى الشبهات . لم تكن مسألة (كورنيش) الإسكندرية إذن هى موضع الاتهام لعهد ذلك الدستور الذى نحاربه وكفى ، بل عهد وزير الأشغال بمقاولات كبرى إلى أحمد باشا عبود ، من غير أن تحترم أحكام القانون المالى والتقاليد المرعية فى مثل هذه الأحوال . ونشرنا هذه الأنباء وأعدنا نشرها ، فلم يكذبها أحد ، وعلى العكس من ذلك اتصل بنا أن الأمر لم يقف عند مقاولة واحدة وأنه تعدى ذلك إلى ما يقنع الإنسان بأن الأمر لم يكن خطأ وقع فيه صاحبه عن غير قصد .

بدأنا حملة فى هذا الموضوع كانت تغذيتها بالأنباء المفصلة يسيرة كل اليسر . ولم نكن فى حاجة ، لنغذيها بالتفاصيل ، إلى أية مهارة أو مقدرة صحفية خاصة . فمن الخطأ الظن بأن ما يقع فى دوائر الحكومة يمكن أن يبقى سرًّا مطويًّا زمناً طويلاً . ذلك أن من الموظفين من جبلوا على النزاهة ، فإذا خولفت تحركت ضمائرهم وضاق صدرهم فلم يستطيعوا كتمان ما وقع بعلمهم ، فأحاطوا به من يملك إذاعته . ومن غير الموظفين من يصيبه من جراء محاباة غيره من الضرر ، أو يفوت عليه من الفائدة ، ما يدفعه إلى تقصى الأخبار والوقوف على الوثائق والمستندات ، ودفعها إلى الصحيفة التى تدفعها سياستها ، أو يدفعها عامل آخر ، إلى نشر ما يحدث من محاباة . بل لقد يرى بعض الموظفين أنهم غبنوا ، وأن غيرهم قدم عليهم بغير حق فى رأيهم ، فهم يرون فى إذاعة مثل هذه الأنباء شفاء لما فى قلوبهم وانتصافاً لأنفسهم وانتقاماً من ظالميهم . وذلك ما حدث بعد أن أذعنا أنباء وزارة الأشغال . فقد كنا نتلقى بالتليفون أنباء مفصلة أدق التفصيل ، وكثيراً ما كان أصحابها يكتمون أسماءهم عنا مكتفين بأن يقسموا على صحة روايتهم لنا ، فكنا نؤجل النشر يوماً نتحقق فى أثنائه مما قيل لنا ، فلا يمضى اليوم حتى تثبت صحة الرواية التليفونية ، بل حتى يزاد عليها من

الأدلة ما ينفى من نفسنا كل ريبة أو شبهة . وكذلك جعلت « السياسة » تنشر كل يوم جديداً ، أو ما يشبه الجديد ؛ وجعلنا نعنف فى حملتنا عنفاً أثار الرأى العام ، وجر معنا بعض الصحف إلى التحدث فى الموضوع ، من غير أن يبلغ حديثها حد الحملة أو العنف .

ماذا عسى أن يصنع رئيس الوزارة وأى موقف يقف من هذه الحملة ؟ أيطلب إلى وزير الأشغال أن يتنحى عن منصبه ؟ لكنه أن فعل اعترف بأننا على حق ، فأضعف وزارته ، وبخاصة أن لعبود باشا صلات بلندن وبكثيرين من رجال الأعمال الإنجليز . لم يبق إذن إلا أن يجيبنا إلى ما كنا نطلبه ، ونلحف فيه ، من التحقيق فى الأمر عن طريق النيابة . وفعلا بدأ لبيب بك عطية ، النائب العام ، يتولى التحقيق مع حفنى بك محمود . وأكبر الظن أن الوزارة كانت ترجو أن يقف التحقيق حملتنا . لكن (السياسة) لم تقف حملتها ، بل دأبت عليها وازدادت عنفاً فيها ، ثم اتخذ حفنى بك من التحقيق ذاته مادة لكتابة مقالات نفث قلمه فيها كل ما يجول بخاطره من معانى المعارضة للعهد كله ، والتهكم به ، والغضب منه .

واستمر التحقيق زمناً كانت الدعوى المرفوعة علينا ، لمقاومتنا التبشير ، تنظر فى أثنائه أمام محكمة الجنايات . وقد استغرقت المرافعات فى هذه الدعوى جلسات طويلة كثيرة ، ثم حكمت المحكمة علىّ وعلى حفنى بك بغرامة سبعين جنيهاً يدفعها كل منا . وصدر هذا الحكم يوم السبت . وبينما كنت مساء الأحد بمنزلى ، دق التليفون وأبلغنى حفنى بك أن المحضر ذهب إليه فى بيته يطلب إليه بأمر النيابة أن يدفع الغرامة . فأخبرته بأن هذا التصرف مخالف للقانون ، لأن القانون الذى أصدرته وزارة صدقى باشا ، والذى يقضى بأن تدفع كل صحيفة تأميناً ثلثمائة جنيه فى وزارة الداخلية ، يقضى بأن تؤخذ الغرامة من التأمين ، فإذا لم تكمل الصحيفة تأمينها خلال خمسة أيام بعد استيفاء الغرامة منه منعت من الصدور . وأجابنى حفنى بك بأنه ذهب بالمحضر إلى أخيه محمد باشا فى كلوب محمد على ، وأن الباشا دفع الغرامة عنه وعنى ؛ لأن البنوك كانت مغلقة ، ولأن النيابة أمرت المحضر ألا يقبل شيكاً على البنك وفاء للمبلغ الذى حكم به .

وبينما كنت جالساً إلى مكتبى بالسياسة ساعة الظهر غداة ذلك اليوم ، دق التليفون . وخاطبنى النائب العام ، لبيب بك عطية ، وطلب إلىّ أن أذهب إليه بأسرع ما أستطيع . واستمهلته ساعة فأبى ، فركبت سيارتى وكنت فى مكتبه بعد دقائق من حديثه . ووجدت عنده الأستاذ مرقس بك فهمى المحامى عن عبود باشا الذى دخل مدعياً مدنيًّا فى تحقيقات نزاهة الحكم ، ثم رأيت حفنى بك فى جانب آخر من الغرفة الفسيحة ، يملى على كاتب

النيابة إجابته عن سؤال أو أسئلة وجهت إليه . وحييت وجلست فابتدرنى لبيب بك بقوله : أريد أن أسألك ، وأنت رجل شريف : أكتبت شيئاً مما يجرى التحقيق بشأنه أو كان لك يد فيه؟ قلت : أتسألنى بوصفك النائب العام ؟ قال : لا ! لبيب عطية يسأل الدكتور هيكل . قلت : إذن أجيبك . إنك تعلم أن نادى حزب الأحرار الدستوريين وجريدة « السياسة » فى بيت واحد . ورجال الحزب ، وفى مقدمتهم محمد باشا محمود ومحمود باشا عبد الرازق وجعفر باشا ولى ورشوان باشا محفوظ وغيرهم ، يحضرون كل يوم ظهراً ، ويحضرون كل يوم مساء ، فأجلس أنا وحفنى بك معهم . فإذا انعقد جمعنا تحدثنا فى شتى الشئون العامة ، واخترنا ما نراه منها صالحاً للكتابة ، وتبادلنا الرأى فيما يكتب ، وعهدنا إلى محرر فى السياسة ، أو إلى رجل من رجال الحزب ، أن يتولى تحرير ما اتفقنا عليه . وقد أكتب أنا ، أو يكتب أحد رجال الحزب الحاضرين ، أو يكتب محرر فى السياسة . فإذا ترتبت مسئولية فهى واقعة علينا جميعاً .

قال لبيب بك : المسألة كبرت ! يعنى أننا يجب إن أردنا أن نسألك أن نسأل هؤلاء الباشوات جميعاً ؟ !

وتدخل الأستاذ مرقس فهمى قائلا : الدكتور هيكل بك على حق . فهو عضو فى مجلس إدارة الحزب ، شأنه شأن من تحدث عنهم .

وسكت النائب العام وأراد أن يتناول بالحديث مسألة أخرى ، فأردت من ناحيتى أن أنتهز الفرصة فأبين له عدم احترام النيابة القانون ، فقلت : وما دمت قد حدثتنى حديث لبيب بك عطية إلى الدكتور هيكل . فاسمح لى أن أوجه بهذا الوصف نقداً لتصرف النيابة فى أمر خالفت فيه القانون !

فإذا الرجل يعتدل على كرسيه لسماع هذه العبارة ، ويقول :

– لا تنس أنك تخاطب النائب العام !

قلت : فليكن ! وسواء أكان خطابى للنائب العام أو للبيب بك ، فأنا أوجهه وأحمل مسئوليته . فهل تسمح لى ، ولك بعد ذلك رأيك ! أنك تعلم أن محكمة الجنايات أصدرت من ثلاثة أيام حكمها بتغريمى وتغريم حفنى بك سبعين جنيهاً على كل منا فى قضية التبشير . وأول من أمس ، يوم الأحد ، كانت البنوك مغلقة . مع ذلك ذهب المحضر إلى دار حفنى بك لينفذ حكم الغرامة ، بمعنى أنه إذا لم يدفع قبض عليه وحبس . ولولا أن محمد باشا محمود أخذ المبلغ من كلوب محمد على ودفعه عن حفنى بك وعنى ، لاتخذت النيابة هذا الإجراء ،

إجراء القبض والحبس . هذا مع أن قانون المطبوعات لا يجيز هذا التصرف . فالمادة التاسعة منه صريحة فى أن حكم الغرامة على الصحف يُقتضَى من التأمين المدفوع عن الصحيفة إلى وزارة الداخلية . والمبلغ المحكوم به علينا ، ومجموعة مائة وأربعون جنيهاً ، أقل من تأمين (السياسة) وقدره ثلثمائة جنيه . فكيف سوغت النيابة لنفسها هذا التصرف المخالف لحكم القانون ، ولبيب بك هو النائب العام المشرف عليها ؟

أخذ النائب العام بما قلت ، وسأل : أصحيح أن قانون المطبوعات فيه مثل هذا النص الذى تقول عنه ؟

ومد الرجل يده إلى (وراقة) بجانبه ، وجاء بقانون المطبوعات ، وتلى المادة التاسعة فإذا هى كما ذكرت . ولم يكد يتم تلاوتها حتى قال الأستاذ مرقس : النص صريح والدكتور هيكل بك على حق .

وعقب لبيب بك بقوله : هذا صحيح ، ثم دق التليفون إلى رئيس نيابة الاستئناف ، محمود بك منصور ، وخاطبه قائلاً :

– محمود بك ! الدكتور هيكل بك عندى هنا . وهو يوجه إلى النيابة عتاباً له الحق فيه . ذلك تنفيذ النيابة حكم محكمة الجنايات الأخير على النحو الذى نفذ به . فقانون المطبوعات لا يسمح بهذا ، وأرجو لذلك مراعاة هذا الأمر فى المستقبل .

لست أدرى ما الذى أجاب به رئيس نيابة الاستئناف ! لكن معاتبة النائب العام له لم تزد على مجرد ملاحظة يريد اتباعها فى المستقبل . والطريف أننى سمعت بعد ذلك أن محمود بك منصور قص نبأ هذا الحديث التليفونى بين النائب العام وبينه لبعض أصدقائى ، وعلق عليه بقوله : والعجيب أنه هو الذى أمر بالتنفيذ على هذا النحو ، وأننى لفت نظره إلى حكم قانون المطبوعات ، فأمرنى ألا أقف عنده وألا ألقى إليه بالاً !

وانتهى كاتب النيابة من تسجيل أقوال حفنى بك . وجاء إلينا فسألنى النائب العام فى المحضر ، فأمليت العبارات التى ذكرتها له من قبل ، وانتهى بذلك دورى فى تحقيقات نزاهة الحكم . أما حفنى بك فرفعت عليه الدعوى أمام محكمة الجنايات ، وادعى فيها عبود باشا بالحق المدنى .

لست أعرف قضية أثارت اهتمام الرأى العام المصرى ، منذ أعلن استقلال مصر ، ما أثارته قضية نزاهة الحكم ، اللهم إلا قضية (السياسة) فى عهد سعد زغلول باشا . وقد سمعت محكمة الجنايات فى قضية نزاهة الحكم هذه من الشهود ومن المرافعات ما استغرق

أسابيع متتالية ، فكان اهتمام الصحف واهتمام الجمهور بكل ما يحدث فى المحكمة بالغاً غاية مداه . والواقع أن طبيعة الناس فى مصر لا يثيرها شىء ما يثيرها العبث بالحكم . كذلك كانت وكذلك بقيت ، لأن الذين تولوا الحكم فى مصر خلال العصور الأخيرة كانوا أقوياء متحكمين ، فكان كل ما يضعف سلطانهم وبأسهم بعض ما يصفق له المحكومون الذين ينوءون بهذا البأس وهذا السلطان .

وفيما كانت محكمة الجنايات تسمع الشهود والمرافعات ، دعانى محمد باشا محمود يوماً ، وأخبرنى أن حفنى بك ذكر له أن عبود باشا يريد أن يصالحنا فى الدعوى ، فهو يريد أن يقف على رأيى فى هذا الأمر . ولم أعجب مما سمعت ، وإنما كان عجبى وعجب الناس جميعاً ما يرونه من خروج حفنى بك مع عبود باشا عقب انتهاء كل جلسة ! وسألت محمد باشا : وما هو أساس هذا الصلح ؟ قال : لا أدرى ، سل حفنى ! قلت : إننى لا أتصور للصلح فى هذه القضية أساساً معقولاً . لقد اتهمنا الرجل . أترانا نسحب اتهامنا فنكون من الكاذبين ؟ ! أم تراه يقر هذا الاتهام ، فيعترف أنه هو ووزير الأشغال من العابثين بحقوق الدولة ومصالحها ؟ !

قال محمد باشا : وما عليك أن تلقى عبود أنت وحفنى لتقف على ما تريد أن تقف عليه ؟ قلت : لا مانع عندى !

وأخبرنى حفنى بك أنه ضرب لعبود باشا موعداً بفندق شبرد الساعة الثامنة من مساء اليوم نفسه . فلما ذهبت فى الموعد المحدد وجدت عبود باشا ولم أجد حفنى بك ، وانتظرنا حضوره زمناً فلم يحضر . فسألت عبود باشا عن الأساس الذى يعرضه للصلح الذى يريده . فكان جوابه : إن حفنى بك هو الذى عرض عليه الصلح . فسألته : وهل سألت محاميك فى هذا الأمر ؟ ! قال : لا ! قلت : خير أن تسأله ، فإذا وجد أساساً عـاودنا الحديث فى الأمر . وكان هذا اللقاء هو الأول والأخير ، فلم يتجدد بعده حديث فى الصلح ، بل سارت القضية فى طريقها إلى أن صدر الحكم فيها .

كشفت هذه القضية عن ظواهر لا تسر . فكان من الشهود الذين سمعوا من اضطربوا لدى مناقشة المحكمة إياهم ، فاضطربت ثقة المحكمة بهم برغم أنهم كانوا فى مراكز سامية . وكم كشفت المرافعات فى الدعوى عن أمور تجرى لا تعرف القانون ولا يعرفها القانون ! وكم أبديت ملاحظات لو أنها أبديت فى غير مصر لترتبت عليها آثار ونتائج لم يفكر أحد من القائمين بالأمر عندنا فى مثلها ! بل كم من أشخاص كان لهم فى هذه القضية موقف خاص

ما لبث أن نسى بعد حين ، فارتفعوا فى مناصبهم وفى احترام الناس وتقديرهم إلى السماك الأعلى ؟ !

استغرق نظر هذه القضية أسابيع كما قدرت ، ثم حكمت المحكمة فيها بالبراءة . ترى ، هل ذكرت الوزارة التى وصمها هذا الحكم قول سعد زغلول : لو أن القضاء لطمنى هذه اللطمة لخررت مغشيًّا علىّ ولفارقت منصبى ؟ ! كلا ! بل كفى أن تطعن النيابة فى الحكم بالنقض والإبرام لترى الوزارة فى هذا الطعن مسوغاً لبقائها فى الحكم . وبقيت إلى أن أيدت محكمة النقض الحكم فى أهم أجزائه ، ثم بقيت بعد ذلك وكأن حكماً لم يصدر ، وكأن الأمور تجرى فى مجراها العادى ، وكأن ما بينها وبين المعارضة لا يزيد على أيهما يغيظ الآخر ، ويدفع إلى نفسه الألم والكمد !

على أن الإنجليز شعروا بأن عليهم مسئولية عن هذا الموقف ، موقف التأييد لوزارة ليست نزاهتها فى الحكم فوق مستوى الشبهات ، أو كذلك قالوا على لسان صحفهم على الأقل . ولعلهم شعروا كذلك بأن الأحوال الدولية فى أوربا تتطور تطوراً يقتضيهم كسب مودة الشعب المصرى . ولا سبيل إلى كسب هذه المودة ونظام الحكم الذى حاربه هذا الشعب قائم ، والبرلمان الذى انعقد تنفيذاً لهذا النظام قائم كذلك . لابد إذن من أن يظهروا على مسرح السياسة المصرية فى مظهر الغاضب لنزاهة الحكم ، وأن يجعلوا ظهورهم هذا محسوساً عند الشعب ، وأن ينهى تدخلهم هذه المعركة التى ظلت قائمة بين دستورين أربع سنوات حسوماً . وليس حتماً أن تنتهى المعركة إلى انتصار حاسم لأحد الدستورين ، بل حسب التدخل البريطانى أن يُنحّى الدستوران معاً من الميدان ، ثم لينتظر الفريقان المتخاصمان من المصريين ما تتمخض عنه الأيام ، وليرقب الإنجليز تطور الحوادث ليرتبوا عليها من النتائج ما يتفق وسياستهم الدولية فى أحوال العالم الدقيقة يومئذ !